

إيضاح سبيل الوصول إلى معنى

دوئ العقول في معرفة قواعد الأصول

جمع الفهر إلى مولاه العنى

إيضاح سبيل الوصول

إلى معنى ذوهي العقول في معرفة قواعد الأصول

للقية العلامة

علي بن صلاح بن علي الطبري

المتوفى سنة ١٠٩٧ هـ

جمال الشامي

النسخة الأولى

٢٠١٧م - ١٤٣٨هـ



المقدمة

الحمد لله الذي ﴿أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣]،
والصلاة والسلام على رسوله وآله.

وبعد:

فهذا شرح مختصر جليل لمتن (مغني ذوي العقول في معرفة قواعد
الأصول) وهو الشرح الأول وقد بذل فيه مؤلفه من التدقيق والتحقيق ما
يجعله مغنياً عن الكتب المطولات بألفاظ يسيرة ومعاني غزيرة لإفادة
الطالب وعملاً بمقتضى ما ورد في مدح الاختصار مثل «أوتيت جوامع
الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً»^(١)، وقد دعاه إلى ذلك أهمية علم
الأصول وبعد مناله؛ لكثرة مسائله اللفظية وتحليلاته الوهمية غير المفيدة،
وجاء وصف الشرح وبيان أهميته - بحق - شعراً على لسان مؤلفه حيث
يقول:

لا تحقرن جمعي لأجل حقارتي فالحق حق والصواب تجارتي
قد حزت فيه جواهرأ وقواعدأ لا تلقها يوماً بغير بضاعتي
ضمنته فن الأصول بأسره مع قلة في لفظه وعبارتي
جمع الذي في (كافل) وزيادة ستين مسألة فخذ بإشارتي
وثمانياً أيضاً وحسن تناسب وتعانق في نظمه وسلاسة

(١) المراسيل لأبي داود ص ٣٢١.

حق مقالي يا فتى فلقد أتى في زي عذراء كاعب بل غادة
واعكف عليه لا تمل وصاله واحمله فكراً ثاقباً بدراسة
فعليك بالمغني وما علقته من شرحه (الإيضاح) خير عناية
ينحلك أبكار المسائل كلها من غير قطع أو جواز مسافة
لا ترتضي ذل التهاون إنه قد يدرك القزم الولي تجارة
أوليته من فضل مولاي الذي ما زال يولني بخير دراية
فالله أحمد لا سوى ورسوله صلى عليه بدايتي ونهايتي
مع آله الطهر الكرام ومن لهم يقفو طريق الحق غير مفاوت
وبحقه وبحقهم أدعوه أن ألقاه نوراً نافعي لقيامه

وتوجد نسخة المخطوط في مكتبة (برلين) وفيها أنه انتهى من تأليفه
يوم الثلاثاء ٢٥ رمضان سنة ١٠٧١هـ والفراغ من نسخه يوم الاثنين ٦
شوال سنة ١٠٧٣هـ، ولأهمية الكتاب وإخراج تراث العالم الجليل الطبري
توجب عليّ نشره، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على
محمد وآله وسلم.

٨ شعبان ١٤٣٨هـ

٤ / ٥ / ٢٠١٧م.

التعريف بالمؤلف (١)

نسبه ومولده:

هو علي بن صلاح بن علي بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن أحمد الطبري، نسباً، والزبيدي مذهباً، والصعدي بلداً، العالم الفقيه الأصولي المحقق.

ولد بمدينة صعدة اليمنية بدايات القرن الحادي عشر الهجري، ونشأ في بيئة علمية فأخذ عن أعلام عصره - كالفقيه العلامة علي بن جابر الشارح المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ -، وبقي مقيماً في صعدة يتوافد إليه طلاب العلم من مختلف البقاع، ومن أخذ عنه ابنه الفقيه العلامة إسماعيل، والسيد العلامة عثمان بن علي الوزير - المتوفى سنة ١١٣٠ هـ -، والفقيه العلامة أحمد بن محمد الأكوغ.

مكانته العلمية:

يعد العالم الطبري من أكابر أعلام القرن الحادي عشر الهجري، وتخرج على يديه الكثير من الأعلام، ونظرة في تراثه تكفي للدلالة على علو مكانته العلمية وسمو منزلته، وقال عنه السيد العلامة الحسن بن

(١) شرح الدامغة الكبرى خ، مطلع الأقطار ومجمع الأنهار في ذكر المشاهير من علماء

مدينة ذمار ص ١٢٧، طبقات الزبيدي الكبرى ق ٣ ص ٦٦٨.

صلاح الداعي - المتوفى سنة ١١٢٠ هـ - : «العالم العامل محب آل محمد جمال الدين علي بن صلاح الطبري الجامع بين فضيلتي العلم والعمل، كان من أعيان علماء صعدة، وكان له عناية بأصول الفقه ظاهرة».

تراثه الفكري:

خلف تراثاً جليلاً في مختلف الفنون منه:

في أصول الدين:

- جوابات أهل العدل والإنصاف على أهل الجور والاعتساف.

في أصول الفقه:

- شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل (١).

- مغني ذوي العقول في معرفة قواعد الأصول (٢).

- إيضاح سبيل الوصول إلى مغني ذوي العقول في معرفة قواعد

الأصول (٣).

- إحكام أحكام الأصول في بيان معنى مغني ذوي العقول (٤).

(١) طبع مراراً.

(٢) طبع سنة ١٤١٢ هـ، ونشرته - بحمد الله - منتزعاً من هذا الشرح مؤخراً.

(٣) وهو الذي بين يديك.

(٤) وهو الشرح الأوسع والأخير وما يزال مخطوطاً.

في الفقه:

- تحرير المقال جواب رسالة الجلال.
- مفيد الرائض في علم الفرائض.
- توضيح مفيد الرائض في علم الفرائض.

في المنطق:

- دقائق ما به تنوجي في بيان معاني إيساغوجي^(١).
- رسالة شرح الأبهري.

في اللغة العربية:

- مطلب الأدب في معرفة كلام العرب.
- كفاية الراغب العاني في علم البيان والبديع والمعاني.

في علوم القرآن:

- التفصيل لأسباب التنزيل^(٢).

(١) وقد نُسب خطأً إلى عبدالله بن علي بن صلاح الطبري، ويقع في ٦١ صفحة.

(٢) في مكتبة برلين.

في الحديث:

- منهج الكمال فيما جاء في الحديث من كلام ذي الجلال.

وله قصائد شعرية منها أبيات في تضمين سطر مكتوب على خاتم أمير المؤمنين علي عليه السلام:

وجاء فقيراً سائل لنوال من لمسجد خير الرسل من نفر عدوا
فلم يحظ منهم باليسير ولا بما يليق جواباً بل له القوم قد صدوا
وحيئذ كان الوصي مصلياً يسائل مولاه طويل له رعد
فبادر إيماء إليه بكفه مشيراً إليه أن هذا هو الرعد
وقد كان منقوشاً على ظهر فضة (فسبحان من فخري بأني له عبد)
إلخ

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي والمعرفي توفي رحمة الله تعالى عليه
ورضوانه ظهر يوم السبت التاسع عشر من رجب سنة ١٠٩٧هـ بصعدة
حرسها الله (١).

(١) إفادة من الأخ الفاضل الباحث علي محمد الدولة عن لوح قبر المؤلف وترجمة ابن المؤلف له في شرح الداغية وغيره.

نموذج من المخطوط

اصح سبل الوصول الى معني

دوى العقول في معرفة فواعيد الاموال

جمع الفهر الى مولاه العتي

علي بن صالح ابن علي بن محمد

ابن عبد الله ابن قاسم الطبري

بسم الله الرحمن الرحيم

بصاح الأعمال ونفع ما جمع المسلمين والاسلام

ومسلى الله على سيدنا محمد وعلى

اله وسلم بسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

المعنى
الاصح سبل الوصول الى معني
دوى العقول في معرفة فواعيد الاموال
جمع الفهر الى مولاه العتي
علي بن صالح ابن علي بن محمد
ابن عبد الله ابن قاسم الطبري

بسم الله الرحمن الرحيم

بصاح الأعمال ونفع ما جمع المسلمين والاسلام

ومسلى الله على سيدنا محمد وعلى

اله وسلم بسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

بصاح الأعمال ونفع ما جمع المسلمين والاسلام

ومسلى الله على سيدنا محمد وعلى

نص الكتاب

[مقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على شرح صدورنا بالعقول، وشفاء غليلها بإيضاح
شريعة الرسول صلى الله عليه وآله صلاة لا تنبغي إلا له.
أما بعد: فإن الأصول ضرورية الطلب؛ إذ صارت لما به النجاة
كالسبب، ولما تعذر منالها، وعدم في الزمان رجالها؛ لسعة ما بها من
المسائل اللفظية، والتحليلات الفاسدة الوهمية، سبكتها بمتوقد الأفكار،
وحلوت صداها بدقيق صحيح الأنظار، ثم نظمت فرائدها في سلك
جديد، وحلوت خرائدها بعقد نضيد، فتاه لحبها خاطبها اللبيب الفاضل،
وصدَّ عنها لامتناعها عنه الجاهل، فعليك بلزوم مسَّها واحرص على غيبها
ودرسها، فألفاظها يسيرة، ومعانيها غزيرة، وخير الكلام ما قل لفظه وسهل
ضبط معناه وحفظه.
فقلت:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الكامل الذي لا حمد فوقه لله واجب الوجود مستجمع
صفات الكمال، وسلام على عباده جمع عبد أي متذلل متواضع ومنه

طريق مُعَبَّد، والإضافة لتشريف المضاف كما قرب في مظانه وصحح الحاكم من حديث آدم عليه السلام حيث قال: ((فرفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعرفت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، قال سبحانه: صدقت يا آدم إنه أحب الخلق إلي))^(١)، قال بعض الحفاظ صح عن ابن عباس وله حكم المرفوع ولذلك وصف بقوله **الذين اصطفى** من الملائكة والأنبياء وسائر الأتقياء، اقتداءً بالكتاب العزيز وامثالاً للسنة والتقضي عن تعارض حديثي الابتداء ذكرته في (شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل)^(٢)، والأنسب في التسمية تقدير متعلقها من جنس مبتدأ بها لدلالته على تلبسه جميعاً بها ووروده في خبر ذكرته في الشرح.

معرف الشيء أعم من أن تكون حدّاً أو رسماً؛ لأنه أعم مطلقاً عند المناطق ومرادف عند الأصوليين **ما يفيد** في الأصل بمعنى ما يأخذ بالفؤاد من الإفادة أي التأثير فيه من إطلاق ما للحال - أعني العقل - على المحل مجاز مرسل صار حقيقة في المسائل المدركة بالعقل كما أن النكتة في الأصل من نكت الأرض - أي ضربها بنحو قضيب فأثر فيها - وصارت حقيقة

(١) المستدرک علی الصحیحین ج ٢ ص ٦٧٢.

(٢) کتاب للمؤلف مطبوع.

في المسألة الدقيقة لتحويلها بحالة فكرية شبيهة بالنكت وإذا أثرت في النفس انبساطاً سُميت لطيفة **تصوره** أي حصول صورته في الذهن فهو معلوم يوصل إلى تصور مجهول، فلا يصح التعريف بالمباين، ولا بما يساويه جهالة أو معرفة سواء تساويا ضرورة كالمتضايين نحو: تعريف الابن بمن له أب أو العكس؛ إذ يعقلان معاً، أو بالنظر إلى من يُعرف له كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر لمن لا يعرف النمر، ولا بالإخفاء كذلك كتعريف النار بالجواهر الشبيهة بالنفس أو بالخفيف المطلق لمن لا يعرف الخفة، ولا بالألفاظ العربية والمشاركة والمجازية بلا قرينة دالة على أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، ولا بالأخص ولا بالأعم عند المتأخرين؛ لعدم إفادة ما ذكرنا، التصور ثم هو أربعة أقسام لأنه إما حدّ أو رسم وكل منهما إما تام أو ناقص **فبالفصل** أي إذا كان التعريف بالفصل **القريب** أو مفصله وهو: ما يميز الشيء عن مشاركة في الجنس القريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه يميزه عن مشاركاته في الحيوان الذي هو جنسه القريب **حدّ** أي ذلك المعرّف يسمى حدّاً لمنعه عن دخول الأغيار وقدم الحدّ على المحدود في أغلب المختصر وضعاً؛ لأن معرفته علة لمعرفته فهو مقدم طبعاً **وإن كان بالخاصة** أي خاصة الشيء المعرّف سواء شملت أفراده كالكتاب بالقوة للإنسان أو لا كالكتاب بالفعل له فهو **رسم** مأخوذ من رسم الدار

- أي أثرها - ، وبعد ذلك لا يخلو إما أن يكون كل منهما مع الجنس القريب أو مفصله أو لا فإن كان مع **الجنس القريب** وهو ما كان تمام المشترك بين ماهية المعرف وبين جميع مشاركاته فيه كالحیوان فإنه قد دل على معانٍ مختلفة الحقيقة من الإنسان والفرس والجمل ونحوها وهو تمام المشترك بين الإنسان وبين جميع ما شاركه في الحيوانية فيكون أيضاً تمام المشترك بينه وبين بعض المشاركات فيه **تام** أي فذلك التعريف سُمي تاماً لذكر جميع أجزاء الحد أو الرسم **وإلا** يكن كل منهما مع الجنس القريب بل مع الجنس البعيد وهو ما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وبين جميع المشتركات فيه بل بينهما وبين بعضها كالجسم النامي فإنه تمام المشترك بين الإنسان وبعض مشاركاته فيه كالشجر مثلاً، وأما بعضها فليس بتمام المشترك بين الإنسان وبين ذلك البعض كالفرس؛ إذ تمام المشترك بينهما الجسم النامي الحساس أو بخواص محضية **فناقص** أي فكل منهما يسمى ناقصاً؛ لنقصان بعض آخريه **ولما** كان التصور المفاد بالمعرف اعتقاداً حسن جعله عقبه **الاعتقاد** الحاصل للمكلف سواء كان سببه المعرف أو لا إما أن يكون جازماً مطابقاً للواقع أو لا، **إن كان جازماً** لا تردد معه **مطابقاً** للواقع في نفس الأمر كاعتقاد أن الله لا يفعل القبيح ولا يرضاه **فعلم** أي فذلك الاعتقاد يسمى علماً، **وإن لم يطابق** الواقع كذلك كاعتقاد أن الله

تعالى يفعل القبيح أو يرضاه **فجهل مركب** أي فذلك الاعتقاد يسمى جهلاً مركباً لتركبه من جهله بالشيء وجهله بجهله، **وإن لم يكن** ذلك الاعتقاد **جازماً** فضرورة أنه لا يخلوا ما أن يترجح أحد متعلقيه أو لا **والأول الراجح ظن** أي فالطرف الراجح يسمى ظناً بينه وبين مفيدة رابطة عقلية وإلا لزم استحالة تخلفه عنه؛ لعدم صحة وجود اللازم بدون ملزومه وإلا لأرتفع اللزوم والغرض التلازم [و] هذا خلف نص عليه أئمة المعقول **ومقابلته** أي الطرف المرجوح **وهم** أي يسمى وهماً، والثاني هو **المتساوي** طرفاه على حذف مضاف فاستتر ضميره **شك** وقد يطلق عليه وعلى الظن الوهم.

والوضع لغة: جعل الشيء في حيز. واصطلاحاً: **تعيين ما يدل** على ما وضع له ويفهم منه **بنفسه** بلا واسطة شيء آخر. فيخرج المجاز، فإن فهم اللازم مثلاً من اللفظ بواسطة فهم الملزوم وهذا الحد شامل للوضع اللفظي وغيره كالإشارة والكتابة والعقد والنصب، والمراد هنا اللفظي لغلبة توقف الإفادة والاستفادة عليه، والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بآخر.

ودلالة اللفظ لسبب وضع الواضع **على ما وضع له** ذلك اللفظ بكماله من حيث هو موضوع له **مطابقة** أي يسمى مطابقة لتطابق اللفظ

والمعنى الموضوع له، وإنما لم نقل على جميع أو تمام لإشعاره بالتركيب والجزئية ودلالته **على جزئه** أي جزء الموضوع له ذلك اللفظ كذلك **تضمن** لأنه في ضمن المعنى الموضوع له، ودلالته **على الأمر الخارج** عنه **اللازم** له كذلك إذ لا دلالة له على الخارج غير اللازم أصلاً وسواء كان لازماً **عقلاً** كالبصر للعمى **أو عرفاً** كالجود لحاتم **التزام** أي يسمى دلالة التزام وبقيد الحيثية يندفع انتقاض كل من التعريفات الثلاثة بالأخرين بالموضوع لشيء وللأزمة ولجميعهما كلفظ الشمس الموضوع لمجموع الحرم والشعاع ولأحدهما نحو طلعت الشمس وجلست في الشمس، وكلفظ الصلاة لغة لمجرد الدعاء وشرعاً له مع أركان غيره، والفرق بين دلالة اللفظ والدلالة به أن الأولى صفة قلب السامع، والثانية صفة لسان المتكلم وقصبة رثته، واستعمال اللفظ في الأول حقيقة، وفي الأخيرين مجاز، ولتقدمها على المجاز طبعاً قدمت عليه وضعاً.

فقلنا **والمستعمل** أي واللفظ المستعمل وبه خرج المعنى؛ إذ لا يوصف بحقيقة ولا مجاز والمهمل وما وضع ولم يستعمل فإنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً، وفائدة وضعه حينئذٍ جواز التجوز ويدخل فيه المفرد والمركب **فيما وضع له** وبه خرج المجاز؛ لأنه وإن كان موضوعاً بالوضع النوعي فالمتبادر من الوضع عند الإطلاق الحقيقي وهو متعلق بالمستعمل

أي في معنى وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى من حيث أنه وضع له، وبقيد
الحيثية المشعور به في التعريف الإضافي يخرج ما كان موضوعاً لمعنيين إذا
استعمل في أحدهما لا من حيث أنه موضوع له من حيث العلاقة بالمعنى
الآخر كمثال الشمس المتقدم إذا استعمل في الضوء مثلاً من حيث هو
لازم الجزم لأنه حينئذٍ مجاز والغلط على سبيل السهو أو القصد برغم أنه
على سبيل قانون الوضع بلا إثبات وضع من عنده نحو: خذ هذا الفرس
مشير إلى كتاب، والمجاز المستعمل فيما وضع له لكن في غير اصطلاح
المتخاطب كالصلاة مثلاً إذا استعملها الشارع في الدعاء فإنه قد استعملها
فيما وضعت له لكن في اصطلاح آخر غير اصطلاحه وفي الشرح زيادة
مفيدة **حقيقة** فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء إذا ثبت أو بمعنى مفعول
من حققت الشيء إذا اثبتته نقل إلى الكلمة الثانية والمثبتة مكانها الأصلي،
وهي في اللغة: ما يلزم الإنسان حفظه. قال عبيد الأبرص:

نحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ضِيقِ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

أو بمعنى ذات الشيء اللازمة من حق إذا لزم، ثم بعد أن عرفت
ماهية الحقيقة لا يخلو إما أن تتفق لفظاً ومعنى أو لا **فإن اتحدت لفظاً**
ومعنى فلا يخلو إما أن تشخص وضعاً أو لا **فمع التشخص** أي فإن

اتحدت كذلك مع شخص ذلك المعنى بحيث يمنع نفس تصور مفهومه من فرض الشركة فيه فهي حينئذٍ **جزئي** منسوب إلى الجزء تسمية لها باسم مدلولها كالعلم مثلاً فإن الأعلام حقيقة لغوية واصطلاحية على الصحيح **والإ** أي وإن لم تتحد لفظاً ومعنى مع الشخص بل بدونه بأن اشترك فيه كثير ولم يمنع نفس تصور مفهومه من فرض الشركة فيه **فكلي** أي فالحقيقة حينئذٍ كلي منسوب إلى كلٍ، **فإن تعددت كذلك** أي لفظاً ومعنى **فتباين** متفاضلة لا تجتمع كالسواد والبياض، والإنسان والفرس، ومتواصلة يمكن اجتماعها إما بأن يكون أحدهما اسماً للذات والأخرى صفةً لها كالسيف والصارم فإن السيف اسم للذات المعروفة سواء كانت كآلة أو لا، والصارم شديد القطع فهما متباينان وقد يجتمعان كما في السيف قاطع، أو بأن تكون أحدهما صفةً والأخرى صفة لها كالمتكلم والفصيح، أو بأن يكون أحدهما جزءاً من مدلول الأخرى كالحیوان والإنسان، أو بغير ذلك **ولفظاً فقط** أي وإن تعددت من جهة اللفظ فحسب بأن اتحد معناها كقعود وجلوس للهيئة المخصوصة، وبهتر وبجتر للقصير، وصلهب وشوذب للطويل، وغضنفر واسد للمفترس، وفرض وواجب لنحو الظهر، وذكر وعائد للرباط الضمير **فمترادف** أي فلفظ الحقيقة حينئذٍ مترادف يقع كل من ألفاظها موضع الآخر إلا فيما كنا متعبدین بلفظه، والترادف في اللغة

التتابع منه الردفان لليل والنهار وهو واقع عند الأكثر وفائدته التوسعة المقصودة لكثرة الذرائع إلى المقصود فيكون أفضى إليه ولتيسير النظم والنشر والتجنيس؛ إذ قد يصلح أحدهما للقافية أو الفاصلة دون الآخر ونحو ذلك **ومعنى فقط** أي تعددت معنى فحسب بأن اتحد اللفظ فلا يخلو إما أن يتفاوت ذلك المعنى المتعدد في استحقاق الالصاق بمفهوم ذلك اللفظ المتحد بمعنى أن العقل متى حاول مطابقة المفهوم وأقدم كالموجود للقديم والمحدث فإنه في القديم أولى وأتم عند العقل، وكالبياض بالنسبة إلى الثلج والعاج فإنه في الثلج أولى منه في العاج، والأحمر بالنسبة إلى القاني وغيره فإنه في القاني أولى منه في غيره، أو لا تفاوت **فمع تفاوت استحقاق المشترك بأولوية عقلية** كذلك فلا يرد النقص بأن الإنسان مشكك بالنسبة إلى الأب والابن مثلاً **مشكك** لأنه يوقع الناظر في الشك هل هو من المشترك المعنوي لاتفاقها في أصل معناه **وإلا** بتفاوت كذلك بل استوت أفرادها بأن كان صدق هذا المعنى على تلك الأفراد على السواء كالإنسان بالنسبة إلى أفرادها فإنها كلها متفقة في الإنسانية مستوية فيها غير متفاوتة، وكالحج في الأفراد والقران والتمتع **فمتواطئ** من المواطأة كأن ألفاظه تواطأت على أن تطلق على معناه **ومشترك معنوي** منسوب إلى المعنى لاشتراك أفراده فيه ثم هو **جنس** إما قريب أو بعيد **إن اختلفت**

حقيقته بأن كان فضل كل غير فضل الآخر كالحیوان فلفظه متحد دال على معانٍ مختلفة الحقيقة كالإنسان والفرس والجمل وكالجسم النامي، وقد تقدم في المعرف ماله مزيد يقع هنا **وإلا** تختلف حقيقة ذلك المعنى المتعدد بل اتحدت **فروع** أي فهو المسمى بالنوع كالإنسان فلفظه دل على معانٍ متحدة الحقيقة، مختلفة بالعدد والعوارض المشخصة من الطول والقصر ونحوهما كزيد وعمرو وبكرٍ وخالدٍ **والمشترك اللفظي** أي المنسوب إلى اللفظ **ما تعدد وضعه** من واضع فصاعداً **لمتعدد** معناه لا المتحدة فجزئي أو متواطئ كما سبق إما لغوي كعين كعين فإنها موضوعة للجارحة والجارية والذهب والشمس وعين الميزان وعين القبله فتسمية كل منها عيناً ليس باعتبار أمر معنوي اشتركت فيه إذ الوضع حصل الاشتراك بخلاف لفظ الحيوان فإنه موضوع لأنواع باعتبار اشتراكها في الحيوانية، أو شرعي كالصلاة فإنها موضوعة لما فيه ركوع ولصلاة الجنابة، وإذا ورد المشترك اللفظي فلا يخلو إما أن توجد منه ذو قرينة معينة للمراد منه أو لا إن كان فإنه **يحمل** أي المشترك **على ذي القرينة** منه مطلقاً **إن كان** سواء كانت أفراده متنافية أو لا فإن لم يتناف **فعام لغير المتنافي** أي فهو عام لجميع أفرادها **وإلا** يوجد ذو قرينة كذلك فأما إن تنافا أفرادها لا التي لا تنافي فيها كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ [المائدة: ٩٦] أي مصيده

واصطياده **وفيه** أي وإذا ورد في المتنافي ولا ذو قرينة كذلك فإنه حينئذٍ **مجمل** لا يستدل به لعدم فهم المراد منه إلا أن يبين كما سيأتي إن شاء الله تعالى وإذا دار لفظ بين الجواز والاشتراك كالنكاح فإنه يحتمل كونه حقيقة في الوطاء مجاز في العقد ومشارك بينهما فقد جاء **في ترجيحه** أي الاشتراك المستفاد من المشترك **على المجاز خلاف** بين العلماء قبل ترجيح الجواز لكثرته في اللغة حتى قال ابن جني: إن أكثر اللغة مجاز. فالكثرة تفيد ظن الرجحان، وقيل يرجح الاشتراك لكثرة حاجة المجاز من الوضع للمعنى الحقيقي والعلاقة، والمشارك يكفي فيه الوضعان إلى غير ذلك من أدلة الفريقين المذكورة في المطولات ولما لم يترجح أحدهما أطلقه المتن **في غيره** أي واللفظ مفرداً كان أو مركباً المستعمل لا المهمل وما وضع ولم يستعمل فإنه كمالاً يسمى حقيقة لا يسمى مجازاً في غير ما وضع له احترازاً عن الحقيقة منقولاً كان لمناسبة أو لا لقائل مرتجلاً أو لا منقولاً ولا مرتجلاً كالمشارك وفهم منه أن المجاز لا يستلزم الحقيقة وبفيد الحيثية يدخل فيه ما سبق منه في حد الحقيقة **لعلاقة** منقول نوعها وإن لم تنقل أفرادها وهي بالفتح في المعقولان وهي هنا تعلق ما للمعنى المجازي بالمعنى الحقيقي كما سيأتي، وبالكسر في المحسوسات كعلاقة نحو السيف وهو متعلق بالمستعمل وبه يظهر أنه لا بد من اعتبار المستعمل إياها ولا يكفي مجرد وجودها

ظاهرة لا حقيقة فلا يصح التجوز بالأسد عن الأبحر لعلاقة البحر فإنه في الأسد خفي لا يعرفه إلا الخواص فيصير التجوز لذلك تجوزاً بلا علاقة **بقربنة** لفظية أو معنوية صارفة للفظ عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي وبه تخرج الكناية كطويل النجاد فإنها مستعملة في غير ما وضع له مع جواز إرادته لعدم القربنة والباء فيها للمصاحبة، فما جمع هذه القيود الستة فهو **مجاز** مَفْعَل مصدر مسمى بمعنى الفاعل أو المفعول من جاز المكان تجوزه إذا تعداه، ولذا أُعلَّ إعلال له تنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله ثم قلبه ألفاً إلى اللفظ الجائز مكانه الأصلي، وحينئذٍ فلا يخلو إما أن يكون ذلك الاستعمال لعلاقة المشابهة أو لا **فلعلاقة المشابهة** بين المعنى الحقيقي والمجازي **استعارة** أي يسمى استعارة لاستعارة اللفظ من معناه الأول للثاني مبالغة في تشبيهه به **ولغيرها** أي ولعلاقة غير المشابهة **من نحو الجزئية** أي كون المعنى الحقيقي جزءاً له زيادة اختصاص للمجازي كالعين للشخص الرقيب فإن العين بها يكون الشخص رقيباً فلا يجوز إطلاق نحو اليد عليه؛ لعدم زيادة الاختصاص أو كون المعنى المجازي جزءاً للحقيقي نحو: ﴿جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧] أي أناملهم والغرض منه المبالغة كأنهم جعلوا جميع الأصابع في الأذان لئلا يسمعو شيئاً، ونحوه استعمال العام في الخاص مثل: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤] أي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لجمعه ما في الناس من حميد الخصال،
وعكسه نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤] أي كل نفس،
واستعمال المطلق في المقيد كقوله:

ويا ليت كل اثنين بينهما هوى من الناس قبل اليوم يجتمعان

أي قبل يوم القيامة، وعكسه نحو: أصبحت ونصف الناس علي
غضبان أي المحكوم عليه لا نصف على التعديد.

والسببية أي كون أحدهما سبباً للآخر نحو: رعينا العنب، وأمطرت
السماء نباتاً، ومنه نحو: أكل فلان الدم أي الدية **والظرفية** أي كون
أحدهما ظرفاً للآخر نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي
الجنة، ولا يفيض الله فاك أي أسنانك، ونحوها محلية أحدهما للآخر
كأصبته عين، وقوله:

كلامك فيه وحدة لي كفاية كأن سخواً منه تقذف في سمعي

أي في أذني.

والملزومية أي كون أحدهما ملزماً للآخر نحو: كل صامت ناطق
أي دال بما فيه من أثر الصنعة على صانعه، وقوله:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

أي اعتزلوا النساء، ومنه كون أحدهما أياً إلى الآخر قطعاً أو ظناً نحو قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وإني أراي أعصر خمرًا.

مرسل لإرساله عن قيد النسبية كالمشفر المطلق على سفه الإنسان فإن أريد تشبيهها بمشفر البعير في الغلظ فاستعارة، وإن أريد إطلاق المقيد على المطلق فمرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة ومرسلاً باعتبارين **وبلا قرينة كناية** أي المستعمل في غير ما وضع له بلا قرينة كذلك كناية وهي لغة: مصدر كنت أو كنت عن كذا بكذا إن لم يصرح به كطويل النجاد، فإن أريد به جمال السيف فحقيقة، وإن أريد به طول القامة مع قرينة فمجاز، وإلا فكناية.

وكل منها أي من الحقيقة والمجاز بنوعيه والكناية **لغوي** منسوب إلى اللغة كأسد للسبع والرجل الشجاع، **وشرعي** منسوب إلى الشرع كالصلاة لذات الأذكار والأركان وللدعاء، والشرعي **فرعي** أي منسوب إلى الفرع أن ينقل إلى فروع الإيمان كالصلاة أيضاً، **أو ديني** أن ينقل إلى أصول الدين كالرحمن والإيمان والمؤمن، فإن الإيمان مثلاً في اللغة التصديق، وفي الشرع:

((معرفة بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالأركان))^(١) كما قال الوصي عليه السلام، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((الإيمان بضع وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق))^(٢)، وقد عدّها النووي وأكبرها أعمال، وقال ابن حجر حكاية عن البخاري: «كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث»^(٣) وقال أيضاً: «لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل»^(٤).

وعرفي منسوب إلى العرف، والعرفي نوعان لأنه إما **عام** لا يتعين ناقله كدابة لذات الأربع بعد أن كانت لما يدب على الأرض فهي فيها حقيقة وفي غيرها مجاز، وصفته أن ينقل الاسم طائفة ويستفيض فيها ويتعدى إلى غيرها حتى يتسع في الكل طول الزمن، ثم ينشأ من بعدهم مقتنياً لأثرهم في استعماله لبعد تواطؤ أهل اللغة جميعاً لسعتهم، أو **خاص** يتعين ناقله كمصطلحات أهل كل علم صناعة كالرفع للفاعلية حقيقة ولغيرها مجازاً في مصطلح أهل النحو مثلاً.

والفقه: اعتقاد الأحكام الشرعية الفرعية العملية استدلالاً؛ لأن

متعلق الاعتقاد إما حكم أو غيره، والحكم إما مأخوذ من الشرع أو لا،

(١) سنن ابن ماجه ج١ ص٢٥.

(٢) جامع معمر بن راشد ج١١ ص١٢٦.

(٣) فتح الباري ج١ ص٤٧٩.

(٤) فتح الباري ج١ ص٤٧٩.

والمأخوذ من الشرع إما أن يتعلق بكيفية عمل أو لا، والعمل إما أن يكون العلم به استدلالياً أو لا.

فالاعتقاد المتعلق بجميع الأحكام الشرعية العملية الحاصل من أدلتها التفصيلية هو الفقه، فيخرج غير الفقه كاعتقاد الذوات، والحكم الجسني والاصطلاحي والعقلي كاعتقاد إحراق النار، ورفع الفاعل، وعدم اجتماع المثليين والضددين، وما علم بالضرورة كالصلاة وعلم الملك والنبى، ومنه تعرف ماهية الفقه ومرجعه إلى خمس قواعد:

الأولى: أن اليقين لا يرفع بالشك. لنحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً))^(١).

الثانية: أن الضرر يزال. كالحدود فإنها للدفع الضرر عن الضروريات الخمس المعتبرة بالإجماع.

الثالثة: أن المشقة تجلب التيسير. كالقصر والجمع للسفر، وكون الصلاة خمساً فقط، وتفرقتها على أوقاتها، واعتقاد كثير الفعل فيها للخوف.

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٣٩.

الرابعة: تحكيم العادة. لقوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] أي بما تعارف عليه المسلمون مما [لم] يرده الشرع.

الخامسة: كون الأمور بمقاصدها، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إنما الأعمال بالنيات))^(١)؛ إذا لا تميز العادة عن العبادة ولا بعض العبادة عن بعض ولا يحصل الثواب إلا بالنية، والمعاملات بالكنايات لا بد فيها من النية.

وفي التحقيق أن مرجعه إلى جلب المصلحة ودفع المفسدة، بل إلى جلب المصلحة؛ لأن دفع المفسدة جلب مصلحة فتأمل.

وأصول الفقه حقيقة ما أي قواعد أو علم أو ملكة به لا بغيره والقصر إضافي؛ لأن الاستنباط قد يحصل سليقة وبه يحتز عن مقدماته، وباء السببية ظاهرة في السبب القريب فلا يرد دخول علوم الاجتهاد جميعاً فإنها وإن كان كل منها سبباً للاستنباط المذكور فسببها ليست قريبة؛ إذ يتوصل بالعربية مثلاً إلى معرفة كيفية دلالة الألفاظ على مدلولاتها الوضعية وبواسطة ذلك يقتدر على الاستنباط، وقواعد الكلام يتوصل بها إلى ثبوت

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٦.

الكتاب والسنة وصدقهما **تُستنبط** أي تستخرج الأحكام المتقدمة المقيدة بما ذكر فلا نكرر بإعادتها **وهي** أي الأحكام وقدمت على الدليل؛ لأنه من حيث هو دليل عليها بتعذر إثباتها به مع جهل ماهيتها **خمسة** الوجوب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة، وإنما انحصرت فيها **لأن دليلها** أي دليل الأحكام المعرف لها إما أن يقتضي الفعل أو لا **إن اقتضى الفعل** فإما أن يكون مع منه الترك أو لا **فمع منع الترك وجوب** **وإلا** يكن مع منع الترك **فندب، وإن اقتضى الترك** فإما أن يكون مع منع الفعل أو لا **فمع منع الفعل حرام وإلا** يكن مع منع الفعل **فكراهة، وإن** لا يقتضي أي ذلك كذلك بل **خير** بين الفعل والترك **فإباحة**.

ثم بعد أن عرفت أقسام الحكم وانحصارها ووجهه فله تقسيم آخر باعتبار التشديد والتوقيت ونحوهما، وتسمى هذه توابع الحكم أو يقال واجب مؤقت إلخ فإنه **إن شرع** أي شرع الله فعله أو تركه للمكلف وفيه الإشارة إلى أن الترخيص لا بد له من دليل وإلا لم يكن مشروعاً بل المشروع غيره مما دل عليه الدليل **لعذر** عرض للمكلف من دفع تلف أو مشقة أو حاجة، وبه يخرج تحريم نحو الصلاة على نحو الحائض؛ إذ الحيض مانع شرعي لا عذر، كذلك والحكم ابتداءً مشروع لا لعذر **مع قيام دليله** أي مع بقاء دليله معمولاً به، وبه يخرج ما نسخ وجوبه أو تحريمه؛ لأن

مقتضيه غير باقٍ معمولاً به، وما خص من عموم دليل الوجوب أو التحريم؛ لأن التخصيص مبين إن العام لم يتناوله حقيقةً بل ظاهراً فهو كالحكم ابتداءً فما جمع القيود **فَرُخْصَة** بضم الراء مع ضم الخاء أو سكونها مأخوذة من رخص السعر إذا تيسير وتسهل، وقد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر، ومندوبة كصوم المسافر إن لم يضره، ومكروهة إن استوى عنده الأمران، ومباحة كالعرايا والسَّلم **وإلا** شرع كذلك بل شرع لا لعذر مع قيام دليل الفعل أو الترك **فِعْزِيمَة** أي معزوم على المكلف فعله أو تركه، فلا يدخل المندوب والمباح والمكروه فيها؛ لأنها الفريضة، قال في القاموس: «عزائم الله فرائضه التي أوجبها»^(١).

ويختص الواجب بأن له تقسماً آخر ولمرادفته الفرائض قلنا **وينقسم الواجب** بالنظر إلى فاعله **إلى فرض عين** وهو ما لا يسقط عن المكلف به بفعل آخر، ويكون عقلياً كشكر المنعم ومعرفة الله عز وجل، وشرعياً كصلاة الظهر ومنه خواصه صلى الله عليه وآله وسلم الواجبة عليه، ثم هو على ضربين:
أحدهما: ما يكون فعل بعض المكلفين شرطاً في فعل البعض كصلاة الجمعة.

(١) القاموس المحيط ص ١١٣٧.

والثاني: ما لا يكون كذلك وهو أكثره، **وكفاية** أي وفرض كفاية وهو بخلافه، ويكون أيضاً عقلياً كرد الوديعه عند جماعة، وشرعياً كصلاة الجنائز والجهد، ويتعلق وجوبه بالجميع حتى يفعله البعض، فيأثم من عرف الإخلال به متمكناً من فعله، وبالنظر إلى ذاته إلى **معين** وهو ما لا يقوم غيره مقامه، ويكون أيضاً عقلياً كشكر المنعم ورد الوديعه، واستدلالياً كشكر الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، والوالدين، وشرعياً كالصلاة والزكاة **ومخير** فيه كذلك كأن يكون بالمكلف علة ويغلب ظنه برؤها بالحجامة أو شرب الدواء فإنه يجب عليه ذلك مخيراً فيه، والكفارات الثلاث، فيتعلق الوجوب بالجميع بدلاً فلا يجوز للمكلف الإخلال بها، وبالنظر إلى وقته إلى **مطلق** لم يذكر له وقت كعرفة الله تعالى في العقلي، والزكاة في الشرعي **ومؤقت** وهو بخلافه كالصلوات الخمس، والحج فإن وقته العمر **مضيق** وقته وهو ما كان بمقدار العمل كالصيام فإن وقته من الفجر إلى الغروب **وموسع** وقته وهو ما يتسع لأكثر منه كالصلاة فالفعل واجب في جميع الوقت، وموسع في أوله مضيق في آخره لتقييد الأمر بجميعة؛ إذ الكلام فيما كان كذلك وليس المراد تطبيق أجزاء الفعل على أجزاء الوقت بأن يكون الجزء الأول من الظهر مثلاً منطبقاً على الجزء الأول من وقته، والجزء الآخر على الآخر، ولا تكرار في أجزائه بأن يأتي الظهر في كل جزء

يسعه من أجزاء الوقت؛ فإن ذلك باطل إجماعاً، وبعد أن عرفت تلك التقسيمات ومن جملتها التأقيت لا يخلوا إما أن يفعل في وقته الأول أولاً **فإن فعل** أي الواجب وفيه الإشارة إلى أن هذا التقسيم من خواص الواجب فلا يطلق على غيره إلا مجازاً **فيه** أي في وقته المعين له وبه يخرج القضاء **أولاً** وبه تخرج الإعادة **فأداء** أي فهو المسمى في الاصطلاح بالأداء وهو لغة: الإيصال والقضاء، ومنه ما إذا وقعت ركعة من الصلاة بواجبها في وقتها وبقائها خارجة؛ لانسحاب حكم الوقي على غيره، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها))^(١) الخبر متفق عليه، **وإن فعل فيه ثانياً** يخرج القضاء والأداء **لعذر** من خلل في الأولى يوجب إعادتها أو لإدراكه فضيلة كصلاة الظهر جماعة بعد صلاتها فرادى **فإعادة** أي فهو المسمى في الاصطلاح بالإعادة وهي لغة: الإرجاع. وإن أعاده لا لشيء من ذلك فلا توصف بأنها، **وبعده** أي وإن فعل بعد وقت الأداء فيخرج الأداء والإعادة منه **لإخلال** بالواجب في وقته إما بأن لا يفعله رأساً أو فعله مع مفسد توجب عليه قضاءه كترك ركعة من صلاة الظهر أو القراءة فيها عالماً لا لغيره فلا تتصف

(١) موطأ مالك ج ١ ص ٥٠.

بأنها **فقضاء** أي فهو المسمى بالقضاء في الاصطلاح وهو لغة: تسليم الدين، والصنع، والحكم، والحتم.

وما ترتب عليه أي وكل حكم يترتب على حصوله **جميع آثاره** من العبادات والمعاملات **المقصودة** من شرعه كالشكر، وسقوط القضاء، والطلب في العبادات **فصحيح** أي فهو المسمى فيه بالصحيح، وامتناع نحو الوطاء في نحو الرضيعة لمانيه نحو الرضاع **أو بعضها** أي بعض آثاره المقصودة من شرعه كحل الانتفاع دون امتناع القبيح مثلاً **ففاسد** إلا أنه في العبادات يرادف الباطل فيما عدى الحج كما قرر في موضعه من الفقه **وإلا** يترتب عليه جميع آثاره المقصودة ولا بعضها **فباطل** لا يسقط وجوب الشكر ولا القضاء ونحوه في العبادات، ولا يتنفذ العقد ولا يحل الانتفاع ونحوه في المعاملات.

وإنما يمكن إشارة إلى أنه يكفي في اتصاف الشخص بالاجتهاد التهيؤ له وإن لم يحصل بالفعل **الاستنباط** المستفاد من حد الأصول فاللام للعهد العيني **من علم الدليل** العلم الشامل للظن **بمتعلقه** كذلك من علم الكلام والعربية ونحوهما لعلماً أو سليقة مع ذكاء، والقصر حقيقي **وبراءة فاعله من القبيح** إشارة إلى شروط الاستدلال بها المذكورة المتكثرة في المطولات وحاصلها يرجع إلى ما ذكرنا إيضاحه بإيجاز أن شروطها أجمع:

أن يعلم المستدل أن الباري تعالى لا يكذب ولا يأمر بقبيح ولا ينهى عن حسن ولا يخاطب بما لا معنى له ولا بما لا يريد به خلاف ظاهره بلا دليل قبل وقت العمل، وكذا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل الإجماع، ويخص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهل الإجماع رضي الله عنهم أن يعلم المستدل أن لا يكتموا ما أمروا بتبليغه ولا يسكتوا على منكر مع إمكان إنكاره، وأما كونه غير خاص به صلى الله عليه وآله وسلم ولا جبلياً ولا مجهول الوجه فسيأتي في السنة وشروط القياس الخاصة به ستأتي الإشارة إليها فيه إن شاء الله تعالى فتأمل.

والدليل: أربعة فقط عند المحققين: **الكتاب، والسنة، والإجماع،**

والقياس؛ لأنه إما متلو أو لا، الأول الكتاب، والثاني السنة، والثاني إما أن يصدر من جميع الأمة أو العترة أو لا، الأول الإجماع، والثاني إن كان إلحاق الفرع بأصل المشاركة في علته فالقياس، وغيرها مما عد من الدليل فداخل فيها أو غير معتبر في الأصح بل الصحيح.

فما علم منه أي من الدليل العلم الأخص أي الجازم المطابق إما الكتاب فظاهر؛ إذ لا يتصف بالقرآن إلا المعلوم، وأما السنة فكونها متواترة أو مقترنة بقريظة، وأما الإجماع فمشاهدة أهله يقولون ويفعلون أو يقررون، وأما القياس فبكون أركانه كلها معلومة كذلك **بدلالته** أي مع علم دلالاته

على الحكم كذلك **فقطعي** أي فذلك الدليل قطعي حكمه ودلالته **وإلا** يعلم كذلك بل ظن فقط **فظني** كذلك باعتبار ما لم يعلم من المبين والدلالة أو أحدهما أما الكتاب فإنما يكون ظنياً باعتبار الدلالة لا المتن كما سبق وسيأتي، وأما السنة فتكون ظنية باعتبار متنها بأن كانت أحادية خالية عن قرينة العلم، وأما الإجماع فبأن يدخله احتمال أو ينقل أحاداً كذلك، وأما القياس فيكون أركانه أو بعضها مظنوناً والله أعلم.

فالكاتب: في الأصل مصدر مراد به هنا المكتوب كاللفظ بمعنى الملفوظ مأخوذ من الكتب وهو الضم؛ إذ هو حروف وكلمات مضمومة، ومن ثم سُميت الجماعة كتيبة لاجتماعها قال:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

غلب على كتاب الله من بين الكتب في عرف الشرع، واللام فيها أجمع للعهد الذكري **ما** أي كلام فيخرج نزول القمر وانشاقه **نزل** خرج ما لم ينزل من الكلام كالسنة غير الربانية وما كتب في اللوح على القول بإثباته **للإعجاز وغيره** من تبين الأحكام والتلاوة وبه تخرج سائر كتب الله عز وجل والحديث القدسي **ومنه البسملة** أما من وسط النمل فإجماع، وأما في أول كل سورة غير التوبة فكذا عند الجمهور لإثباتها خطأ في

المصحف مع مبالغتهم في تجريده عما ليس منه حتى منع البعض الشكل، وإجماع العترة عليه، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((كل صلاة لا يجهر فيها بيسم الله الرحمن الرحيم فهي آية اختلسها الشيطان)) رواه في الأحكام (١) وغيره (٢)، وخصت بالذكر لشيوع الخلاف فيها فقيل: ليست بآية مطلقاً، وقيل: آية من الفاتحة وكررت للتبرك، وأما خلاف ابن مسعود في المعوذتين وأبي في الفاتحة فمأول بعدمها في مصحفيهما لا في القرآن، ولا بد أن يكون معلوماً إما بسماعه بالنسبة إلى الصحابة وأما التواتر أو الأحاد المقترنة بقريظة العلم بالنسبة إلينا للعلم بحصول ما يوجب العلم في مثله من توفر الدواعي إلى نقله، أو انضمام القرينة المفيدة له لما تضمن من التحدي والإعجاز وهذا علم أنه لم يعارض، وأنه محفوظ من الزيادة والنقص؛ لأن تجويز ذلك هدماً للدين ولزوم عدم الوثوق به لجواز نقصان الناسخ وبقاء المنسوخ، وقد تواتر فعلم هذا الموجود بأيدينا من غير زيادة ولا نقصان عما في العرضة الأخيرة: فإن جبريل عليه السلام كان يعارض النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل سنة في شهر رمضان، فلما

(١) الأحكام في الحلال والحرام ج ١ ص ٩٠.

(٢) أمالي أحمد بن عيسى ج ١ ص ١١٦.

كان العام الذي قبض فيه صلى الله عليه وآله وسلم عارضه مرتين (١). أخرج ابن أبي شيبة والبغوي في شرح السنة (٢) ولا يكون منه المظنون وهو **ما نقل** حال كونه **آحاداً** خالية عن قرينة العلم مثلاً فيكون كناية فما نقل كذلك **فكآحاد السنة** المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم **فيحرم اعتقاده قرآناً** يتلى كما تتلى ويعامل معاملته في تحريم مسّه وقراءته على نحو الجنب، ويعمل بمقتضاه في الفروع إيجاباً وتحريماً أو ندباً أو إباحةً أو كراهةً ولا يجوز فيما يفتقر فيه إلى العلم كقراءة ابن مسعود، وصيام ثلاثة أيام متتابعات، والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما، فيجب التابع وقطع اليمين؛ لأن عدالة الراوي توجب القبول، فيتعين كونها قرآناً أو خبراً آحادياً، وقد بطل بما سبق كونها قرآناً فيتعين كونها خبراً آحادياً ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنتها انتفاء عموم خبريتها، ووقوع الخطأ من الراوي إنما هو في الوصف بالقرآنية وإنما يبطل العمل بالرواية إذا كان في المتن أو الراوي لا في الوصف.

والسنة: لغة: العادة سواء كانت حميدة أو لا قال تعالى: ﴿قَدْ

خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال الهذلي:

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٥١٨.

(٢) شرح السنة ج ٤ ص ٥٢٥.

فلا تجزغن من سنّة أنت سرّها فأول راضٍ سنّة من يسيرها

واصطلاحاً: ما يقابل الفرض من العبادات وما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو ترك أو تقرير لغيره عليه والمراد منها هنا ما كان معلوم الوجه الذي وقع عليه لنا من وجوب أو نحوه، لا إن كان مجهولاً لتعذر إمكان امتثاله والتأسي به حينئذٍ للإرشاد منه صلى الله عليه وآله وسلم لنا أن نفعل كفعله الذي صدر منه، لا ما كان جبلياً لا يخلوا عنه جبلة ذي روح كالأكل والشرب؛ فإنه يعلم من دينه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يلزمنا اتباعه فيهما إذا كانا مجردين عما يتعلق بهما من وجوب عند الضرورة إليهما، أو ندب عند الحاجة، أو كراهة عند الشبغ والري، أو حرمة عند ضررهما وإلا شرع التأسي به فيهما كما شرع في هيئتهما؛ إذ ليست مما تقتضيه الجبلة أو خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم واجباً كان كالتهدد والأضحية والضحي، أو مباحاً كالوصال في الصوم والصلاة بغير وضوء ومتنفاً بغيره مفترضاً، أو محرماً كنزاع لامته حتى يقاتل أو يدفع ضرراً لعدو يهرب أو القياد للحق، وما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة؛ لتصريح العلماء بأن فائدة ما كان عليه قبلها علمية فتأمل.

ويلحق بها أي بالسنة **ما صدر عن الوصي** علي عليه السلام قولاً أو فعلاً أو تركاً أو تقريراً عليه **كذلك** أي معلوم الوجه للإرشاد بعد صيرورته وصياً **للدليل** المتواتر معناه من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((علي عيبة علمي))^(١) أخرجه ابن عدي عن ابن عباس، ((علي مع القرآن، والقرآن مع علي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض))^(٢) أخرجه الحاكم والطبراني في الأوسط عن أم سلمة، ((علي يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب المنافقين))^(٣) أخرجه ابن عدي عن علي عليه السلام، ((علي يقضي ديني - بكسر الدال-)) أخرجه البزار^(٤)، ((من فارق علياً فارقني، ومن فارقني فارق الله))^(٥) أخرجه الحاكم عن أبي ذر، ((أنا دار الحكمة وعلي بابها)) أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام^(٦)، ((أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ج٤٢ ص٣٨٥.

(٢) المستدرک علی الصحیحین ج٣ ص١٣٤.

(٣) مسند البزار ج٩ ص٣٤٢.

(٤) مسند البزار ج١٣ ص١٩٣.

(٥) المعجم الكبير للطبراني ج١٢ ص٤٢٣.

(٦) سنن الترمذي ج٥ ص٦٣٧.

(الباب)) أخرجه الطبراني (١) والحاكم في مستدركه (٢) وابن عدي (٣) والعقيلي (٤) عن ابن عباس، فثبت بذلك وغيره مما اثبتته في (الشفاء) حجية ما صدر عنه سيما مع قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((كذب من زعم أنه يصل المدينة إلا من الباب)) (٥)، ولي بضميتين تثبت له عليه السلام في ذلك المعنى، فمن رام علماً من سواه فإنه لسارق دار يلزم الحد والجلد.

ويثبت المذكور من سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وما يلحق بها لمن عاصره إما بالسمع منه أو المشاهدة، أو أما من بات به داره أو تراخى به عنه زمانه فإنما يثبت له بأحد أمرين إما **بخبر مفيد للعلم بنفسه** أي بذاته من دون قرينة وهو المسمى بالتواتر ولذا يحصل بخبر العصاة وغيرهم ولجميع العقلاء؛ لأن ما بالذات لا يتخلف أو **بقرينة** خارجة عنه كما في إخبار ابن عمر لأهل قباء بتحويل القبلة مع قرينة القرب من

(١) المعجم الكبير للطبراني ج ١١ ص ٦٥.

(٢) المستدرک علی الصحیحین ج ٣ ص ١٣٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ج ٤ ص ٤٧٣.

(٤) الضعفاء الكبير ج ٣ ص ١٤٩.

(٥) مناقب علي لابن المغازلي ص ١٤٢.

الرسول والوعد بتحويلها **فيعمل به مطلقاً** أي يعمل به ويعتقد مقتضاه سواء كان في علمي أو عملي من إيجاب أو تحريم أو نذب أو إباحة أو كراهة **تأسيّاً** به صلى الله عليه وآله وسلم فيما صدر عنه من فعل أو ترك **وامتثالاً** لأمر الله لنا بامتثاله واتباعه، ولأمره ونهيه صلى الله عليه وآله وسلم لنا فيما أمرنا به ونهانا عنه وصيه عليه السلام؛ إذ ذلك ثمرة العلم فنستعمل ما يمكن استعماله فإن ذلك زكاة العلم وسبب رضا الباري تعالى، قال بشر الحافي: «يا أصحاب الحديث: أدوا زكاة حديثكم، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث»^(١)، وأيضاً فإن العمل سبب للحفاظ نسأل الله حفظه الوافي وستره الكامل الصافي.

أو بخبر مفيد **للظن** أي ظن السامع المروي له وإنما يقبل إذا كان صادراً **من عدل آت بواجبه** إشارة إلى ماهيته ومنه أن يجتنب مقبحاته **وقته** أي الخبر لا إن كان غير عدل عند الخبر فلا يقبل ولا يجوز له أن يروي؛ لأن العصيان سلب أهلية **ضابط** إما للفظ مع المعنى أو **للمعنى** المستفاد الذي ظنه إياه والمقصود من لفظه سواء كانت بمرادفٍ أو لا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن ذلك إذا أصبت المعنى فلا بأس، ولعمل الصحابة به ولجواز شرح الخبر للعجم بلسانهم وليس لفظه، وأما

(١) تنبيه الغافلين للسمرقندي ص ٤٣٦.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه))^(١) فأول بالأولى جمعاً بين الأدلة على أنه قد روي بالمعنى فإنه روي مخففاً ومضعفاً^(٢) وأنضر ورحم وحامل ومبلغ فيقبل سواء ضبطه **بقراءة** من الأستاذ عليه أو منه عليه أو **إجازة** منه للراوي في معين أو غير معين ومنها المناولة بأن يعطيه كتاباً يقول له قد سمعت هذا مثلاً فاروه عني، ويكفي التعيين بالإشارة مع أمن التحريف، وإنما سُميت مناولةً لغلبتها فيها فلا حاجة إلى ذكرها منفردةً أو **وجادة** بكسر الواو مصدر وجد يجد مولد، وهي أن تجد كتاباً بخط شيخ فيه أحاديث لم تسمعها عليه فترويها مع أمن التحريف **فيعمل به** أي يعمل الراي والمروي له بمقتضى خبره كذلك لكن لا مطلقاً بل **في الظني** أي ما يكفي فيه الظن دون ما لا يكفي فيه من أصول الشريعة ونحوها؛ لبعثه صلى الله عليه وآله وسلم السعاة بكتبٍ يملئ عليهم ما تضمنته غيباً أو يناولهم إياه، وعمل الصحابة بحسبها، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه ابن كثير: ((أي الخلق أعجب إيماناً؟ قالوا: الملائكة. قال: قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا

(١) مسند أبي داود الطيالسي ج ١ ص ٥٠٥.

(٢) مكتوب كذا ولعلها مشدداً.

الأنبياء. قال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم. قالوا: فنحن.
قال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟
قال: قوم يأتون بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بما فيها))^(١)، وحديث
ابن عمر: ((ما حق امرء مسلم له شيء يوصي فيه أن يبیت ليلتين إلا
ووصيته تحت رأسه))^(٢) متفق عليه فيعمل به **كذلك** أي تأسيماً وامتثالاً
لذلك.

والنسخ: مصدر نسخ، ويستعمل بمعنى الإزالة والنقل، ولما كان
المقصود منه معرفة الناسخ فيعمل به، والمنسوخ فيترك، ولا يمكن ذلك إلا
بعد معرفة ماهيته وما يجوز نسخه وما لا يجوز وشروطه قلنا هو **بيان انتهاء**
ما ثبت من الأحكام فالبيان جنس والانتفاء لإخراج بيان المجلد **بأيهما**
بأيهما أي بالكتاب أو السنة فهو من خواصهما فلا ينسخ سائر الأدلة
ولا ينتسخ فلذا ألحقناه بهما وإشارة إلى جواز نسخ كل منهما بمثله
وبالأخر منطوقاً أو مفهوماً وإلى إخراج الأحكام العقلية الثابتة قبل ورود
الشرع، فإن بيان انتهائهما بدليل شرعي لا يسمى في الاصطلاح نسخاً
وبأحدهما الأول متعلق يثبت والآخر تبيان، وإنما يجوز النسخ إذا كان المنسوخ

(١) مسند البزار ج ١٣ ص ٤٨٧.

(٢) المعجم الأوسط ج ١ ص ١٢٣.

ممکن العمل للمكلف به لا أن لم يمكن فلا يجوز أن يقول الشارع صلوا ركعتين ثم يقول لا تصلوا ركعتين قبل مضي ما يسعهما؛ للزوم أن ينهي عن نفسه ما أمر به أو يأمر بنفس ما نهى عنه فإن كان ذلك لأنه ظهر له بعد القبح أو الحسن كان بداء، وإن كان لأنه لم يظهر له شيء من ذلك كان عبثاً أو جهلاً والكل على الله محال، فعلم أنه يصح بلا إشعار وبلا بدل وإن عز مثاله فإن به رفع الحكم الشرعي إثبات لمثله عند الإنصاف وأنه للأخف بالأشق كعكسه.

ويكون البيان أي ويشترط أن يكون البيان المذكور **أقوى** من المبين **أو مساوياً** أقل أحواله فينسخ المعلوم المعلوم، والمظنون المظنون لا المعلوم؛ إذ لا يقوى على معارضته، وإنما جاز تخصيصه به لأنه جمع بين الدليلين، والنسخ إبطال ورفع لأحدهما.

فائدة: اعلم أن أول ما بعث به صلى الله عليه وآله وسلم الإنذار والدعاء إلى التوحيد، ثم فرض من قيام الليل ما ذكر في أول المزمّل، ثم نسخ بما في آخرها، ثم نسخ بإيجاب الصلوات الخمس بمكة بعد النبوة بمدة - اختلف قدرها اختلافاً كثيراً - وكان يصلي إلى بيت المقدس مدة إقامته بها، وبعد الهجرة بستة أشهر أو سبعة ثم أمر باستقبال الكعبة وما روي أنه كان يجعلها بينه وبين بيت المقدس فأمر أحبه أو اتفاقي لا أنه كان واجباً

عليه وإلا لاقتضى أنه أمر باستقبالهما معاً ولم يقل به أحد، ثم فرض الصوم وصدقة الفطر في شعبان من ثمانية الهجرة، ثم الزكاة وقيل فرضت قبله، ثم الحج سنة ست أو خمس ولم يحج صلى الله عليه وآله وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمر أربعاً، وأوجب عليه ترك قتال الكفار أول الإسلام مع الصبر على أذاهم لقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] الآية، ثم أمر به إذا ابتداءً به بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]، ثم أبيض ابتداءً بهم به في غير الأشهر الحرم لقوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ﴾ [التوبة: ٥] الآية، ثم أمر به مطلقاً لقوله: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، والله أعلم.

قال هبة الله في كتابه (الناسخ والمنسوخ): «اعلم أن أول النسخ في الشريعة أمر الصلاة، ثم أمر القبلة، ثم أمر الصيام، ثم أمر الزكاة، ثم الإعراض عن المشركين، ثم الأمر بجهادهم، ثم إعلام الله نبيه ما يفعل به، ثم أمره تعالى بقتال المشركين، ثم أمره تعالى بقتال أهل الكتاب ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ثم ما كان عليه أهل أمر العقود من الموارثة فنسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، ثم هدم منار الجاهلية وألا يخالطوا المسلمين في

حجهم، ثم نسخ الله المعاهدة التي كانت بينه وبينهم بالأربعة الأشهر بعد يوم النحر»^(١) انتهى، وجملة ما وقع نسخه ستة وتسعون حكماً منها: ستة وعشرون مجمع على نسخها، وثمانية لم يذكر فيها إجماع ولا خلاف، وبقيتها مختلف في نسخه على شذوذ في بعضه، وإن أردت استقصائها فاعتبر كتاب (الاعتبار) للحازمي، والله أعلم.

ولما تقدمت الإشارة إلى الخبر بقولنا ويثبت الخبر إلخ حسن بيان ماهيته وإعادته بالتعريف العهدي فقلنا **والخبر**: قد يقال بمعنى الإخبار كقولهم الصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به، ولذا يعدى بعن ويطلق ويراد به **ما** أي الكلام وبه تخرج الإشارة والكتابة المفيدتان فائدة الخبر فإنهما لا يسميان خبراً إلا مجازاً كقوله:

تخبرني العينان ما القلب كاتم [من الغل والبغضاء بالنظر الشرر]

لنسبته خارج متحقق في أحد الأزمنة الثلاثة فيخرج الإنشاء **فإن**

طابق أي طابقت النسبة التي هي مدلول الخبر الخارج والواقع في نفس الأمر **فصدق** أي فالخبر حينئذ صدق **وإلا** تطابقه **فكذب** أي فالخبر حينئذ كذب لا عبرة بالاعتقاد للإجماع على تصديق الكافر إذا قال

(١) ص ٢٩-٣٠.

الإسلام حق مع مخالفته اعتقاده وتكذيبه إذا قال: الإسلام باطل مع مطابقتة اعتقاده، ولا يرد الدور المشهور على تعريف الخبر والصدق بأن هو المحتمل للصدق والصدق مطابقة الخبر فالصدق والكذب راجعان إلى النسبة أولاً وبالذات وإلى متعلق طرفيها ثانياً وبالغرض، فإذا شهد شاهدان بأن زيد بن عمرو أقر بكذا فالشهادة بكونه أقر مستلزمة لها بكونه ابن عمرو مثلاً فتوصف بالصدق والكذب باعتبار المتعلق أيضاً لما أخرج في صحيح فيقال للنصارى: ما كنتم تعبدون؟ فيقولون: كنا نعبد المسيح ابن الله. فيقال: كذبتهم، ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرج البخاري ومسند أحمد: ((الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب ابن إسحاق ابن إبراهيم))^(١) فإن المراد المتصف بكرمه وكرم آبائه وهو يوسف عليه السلام لا مجرد الإخبار عمن اتفق له صفة الكرم كما في: زيد العالم جاءني. فتأمل **ويسمى** أي الخبر عند النحاة **جملة** وعند المناطقة **قضية**؛ لأنه مقتضي به فعلية بمعنى مفعوله فإن كان الحكم فيها بثبوت شيء لأخر أو نفيه عنه فالقضية حملية الأولى موجبة والثانية سالبة، سُميت حملية لتحقيق معنى الحمل في الأولى ولحمل الثانية عليها لمشابقتها في الطرفين أو لمقابلتها أو لأن لأجزائها استعداد

(١) صحيح البخاري ج٤ ص١٥١.

قبول الحمل، ولما كان الدليل قد لا يقوم على صدق المطلوب ابتداءً بل إما على تحقق ملزوم صدقه وهو ما يكون المطلوب عكسه، وإما على إبطال نقيض المطلوب ويلزم منه صدقه احتيج إلى بيان العكس والتناقض فقلنا **والعكس المستوي** يطلق مراداً به القضية الحاصلة بالتبديل كالخلق والنسخ كما يقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية أو نفس التبديل أي **تحويل جزئي الجملة** بأن يجعل الجزء الأول ثانياً، والثاني أولاً، فلا يرد ما يقال من أن المراد من الموضوع الذات والمحمول المفهوم فإذا قلت: كل فرس حيوان. فالمراد من الفرس أفرادها المتكثرة، ومن الحيوان مفهومه أعني الجسم النامي الحساس، والتقييد بالمستوي للاحتراز أو عن عكس النقيض فسيأتي إن شاء الله تعالى **مع بقاء الصدق** لزوماً فيخرج ما صدق مع الأصل بحسب الاتفاق دون اللزوم نحو: كل ناطق إنسان بالنسبة إلى كل إنسان ناطق ولم يعتبر بقاء الكذب لجواز كذب الملزوم دون اللازم نحو: كل إنسان كاذب. مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان **والكيف** أي ومع بقاء الكيف فإن كان الأصل موجباً أو سالباً كان العكس مثله وذلك؛ لأن قولنا: كل إنسان ناطق لا يلزمه السلب، وقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر لا يلزمه الإيجاب **فتنعكس الموجبة** كلية كانت أو جزئية نحو: كل إنسان أو بعض الإنسان حيوان **جزئية** فنقول: بعض الحيوان

إنسان وإلا صدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان وتضمنه إلى الأصل وهو كل إنسان حيوان فتجعله كبرى والأصل صغرى ينتج لا شيء من الإنسان بإنسان وهو سلب الشيء عن نفسه، ولا تنعكس الكلية كلية؛ لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع، ولا يجوز حمل الأخص على كل أفراد الأعم، ولا ينعكس المثال إلى كل حيوان إنسان و **تنعكس السالبة الكلية بنفسها** لأنه إذا صدق سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل فرد من أفراد المحمول؛ إذ لو ثبت الموضوع لفرد من أفراد المحمول لحصل الملاقاة بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد المحمول فينعكس لا شيء من الإنسان بفرس إلى لا شيء من الفرس بإنسان، وإلا فبعض الفرس إنسان وينعكس إلى بعض الإنسان فرس هذا خلف، أو يجعلها صغرى للأصل ينتج بعض الفرس ليس بفرس وهو سلب الشيء عن نفسه **لا جزئيتها** أي جزئية السالبة [فلا] تنعكس أصلاً؛ إذ لو صح لصدق كلما صدق الأصل وليس كذلك فإنها تصدق السالبة الجزئية في قضية موضعها أعم من محمولها ولا تصدق عكسها، وإن صدق في قضية بين موضعها ومحمولها تباين أو عموم من وجه.

وعكسه في كمية العكس والمعكوس كما سيأتي ولما سيأتي إن شاء الله **عكس النقيض وهو** يطلق أيضاً مراداً به القضية نفسها ومراداً به

جعل نقيض كل منهما أي من الجزئين مكان الآخر كذلك أي مع بقاء الصدق والكيف لزوماً، وكون المراد من الجزئين الذكريين فالموجبة الكلية تنعكس كنفسها مثلاً: ينعكس كل إنسان حيوان إلى كل لا حيوان لا إنسان وإلا فبعض الّلا حيوان لا إنسان ويستلزم بعض لا حيوان إنسان وينعكس بالمستوى إلى بعض الإنسان لا حيوان وقد كان كل إنسان حيوان هذا خلف، أو يضم إلى الأصل هكذا بعض لا حيوان إنسان وكل إنسان حيوان ينتج بعض لا حيوان حيوان وهو محال، ولا عكس للموجبة الجزئية لصدق بعض الحيوان لا إنسان، وكذب بعض الإنسان لا حيوان، والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى السالبة الجزئية مثلاً إذا صدق ليس بعض الحيوان بإنسان فليصدق ليس بعض لا إنسان لا حيوان وإلا فكل لا إنسان لا حيوان وينعكس بعكس النقيض إلى كل حيوان إنسان، وقد كان الأصل ليس بعض الحيوان بإنسان والسالبة الكلية لا تنعكس كنفسها لصدق لا شيء من الإنسان بفرض وكذب لا شيء من الّلا فرس لا إنسان؛ لأن من أفراد الّلا فرس إنسان أو هو يلزم أن يصدق سلب الإنسان عنه وهو باطل والله سبحانه أعلم.

والتناقض: اختلاف الجملتين يخرج ما لا اختلاف فيه مطلقاً

واختلاف المفردين؛ إذ لا غرض ليعتد به في تناقضهما اختلافاً كانياً

بحيث يلزم صدق كل من الجملتين كذب الأخرى فيخرج اختلافهما بالعدول والتحصيل والحصر والإهمال؛ إذ لا يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، فلا حاجة معه إلى التقييد بالإيجاب والسلب إذ لا يكون الاختلاف الذي هذا شأنه إلا به ولا إلى التقييد بذاته دفْعاً لورود هذا إنسان هذا ليس بناطق؛ لأنه لا يلزم من صدق هذا إنسان مثلاً كذب هذا ليس بناطق بل كذبه لازم من صدق هذا إنسان مع استلزامه لصدق هذا ناطق، ولا يلزم من كون الشيء لازماً من آخر مع غيره كونه لازماً من آخر ولا خارجه أيضاً إلى والعكس وهو ظاهر **وإنما يتحقق** أي ثبت التناقض المعتبر فيه الجنسية المذكورة **باتحاد** أي مع اتحادهما في **النسبة الحكمية** لا الايقاعية والاضافية مطلقاً سواء كانت كل منهما مخصوصة وهي ما موضوعها شخص معين بعلمية أو عهدية أو نحوها أو محصورة بأن لا يكون كذلك مع بيان أفرادها بسور مبين للمقصود منها كلاً، وهو كما يفيد الاستغراق إيجاباً أو سلباً فكلية أو بعضاً وهو ما يفيد بعضاً فجزئية، كذلك فلو اختلفت لاختلاف في ذات الموضوع أو المحمول أو في شرط أو كل وجزء أو زمان أو مكان أو إضافة أو قوة وفعل لم يتحقق؛ لأن نسبة المحمول إلى أحد الأمرين مغايرة لنسبته إلى الآخر، ونسبة أحد الأمرين إلى الآخر مغايرة لنسبته إليه بشرط آخر وعلى هذا فمتى اتحدا في النسبة

الحكمية اتحدا في الكل **واختلاف الكم** أي ومع اختلاف الكم وهو الكلية والجزئية لا مطلقاً بل **في المحصورتين** لا المخصوصتين فلا معنى لاشتراطه فيهما فنقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية والعكس نحو: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس حيواناً، ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية والعكس نحو: لا شيء من الإنسان بشجر، بعض الإنسان شجر، وإنما اشترط ذلك لجواز كذب الكليتين نحو: كل إنسان كاتب بالفعل لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل، وصدق الجزئيتين نحو: بعض الإنسان كاتب بعضه ليس كاتب كذلك.

ولما فرغ من بيان الدليلين الأولين وقدمهما لاتصالهما لما بعدهما حسن أن يردفهما بالدليل الثالث وهو **الإجماع**: وحقيقته لغة: الاتفاق والانضمام والعزم قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] أي اعزموا، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل))^(١) أي لم يعزم ويقطع بالنية، وأما في اصطلاح الشرع فإنه عام وخاص ولذا قلنا **اتفاق كل مجتهد** كما يفيد إضافة الجنس إلى المعرفة بلفظ الاتفاق دخل المجتهدان إن لم يكن غيرهما؛ لأنه إنما يكون بين اثنين فصاعداً، فلا يعتبر عدد التواتر وخرج المجتهد الواحد لكن قوله حجة إن لم يوجد غيره؛ لمضمون الدليل السمعي وهو عدم خروج الحق عن أيدي هذه

(١) السنن الكبرى للنسائي ج ٣ ص ١٧٠.

الأمة واتفاق بعضهم سواء كان من الصحابة أو غيرهم، والمقلدين لعدم
نحوض أدلته وبلفظ المجتهد يعلم أنه لا بد له من مستند دليل أو أمانة وإلا
لم يكن للتقيد به فائدة؛ لإحالة العادة اتفاق الكل لا بداع كالإجماع على
طعام واحد في وقت واحد والعراء عن الفائدة مع المستند ممنوع؛ إذ فائدته
حرمة المخالفة وسقوط البحث عنه فتأمل، والمعتبر اجتهادهم فيما اجمعوا
عليه قولاً أو فعلاً أو تركاً أو اعتقاداً أو تقريراً ولو عبداً أو نساءً؛ إذ لم
يفصل الدليل فلا ينعقد مع خلاف أحد منهم، ويعتبر مجتهدونا في حق
الجن لا مجتهدوهم في حقنا؛ لاطلاعهم علينا وعدم اطلاعنا عليهم فيؤدي
اعتبارهم إلى تكليف ما لا يطاق أو تعذر العمل بالإجماع وقد كلفنا العمل
بمقتضاه **المؤمنين** لا العصاة من الكفار والفساق فلا يعتبرون ولذا قلنا إذا
اختلفت الأمة على قولين ثم فسقت إحدى الطائفتين صار إجماعاً **من**
أتمته صلى الله عليه وآله وسلم وهو العام فيخرج المجتهدون من أرباب
الشرائع السالفة فهو من خواص هذه الأمة **أو عترته** وهو الخاص وهم
علي وفاطمة والحسنان عليهم السلام؛ لخبر الكساء وقد ثبتت كثيراً من
طرقه في (الشفاء)، ومن انتسب إلى الحسينين من جهة الآباء؛ لنحو:
((إني تارك فيكم...))^(١) وقد بينته في (الشفاء) أيضاً فليطالع **في عصر**

(١) الثقلين من الأحاديث المتواترة: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا:
كتاب الله وعترتي أهل بيتي؛ فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) المعجم الكبير
للطبراني ج٥ ص١٦٩، السنن الكبرى للنسائي ج٧ ص٣١٠، صحيح مسلم
ج٤ ص١٨٧٣.

ما فإذا انعقد وقتاً ما لم يجز لهم ولا لبعضهم ولا لغيرهم مخالفته وبذا يعلم عدم اشتراط انقراض العصر وبه وبما سبق من اشتراط المستدل وعدم فصل دليله لم يعتبر كونه بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأدلة إجماع الأمة مناقشة ما عدى ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر بلفظ: ((لن تجتمع أمتي على الضلالة ابداً، فعليكم بالجماعة؛ فإن يد الله على الجماعة))^(١) فإنه قضى بحقيقة إجماعهم أولاً ولزوم التمسك بهم ثانياً بخلاف سائرهما أو أكثرهما فإنه إنما يدل مع ما فيه على افضليتها بخلاف أدلة إجماع العترة من السنة فإنها ناصة على وجوب التمسك بهم **ويثبت** الإجماع لمن نقل إليه **بما تقدم** في السنة من الخبر المفيد بنفسه أو بقرينة العلم أو الظن من عدل ضابط للمعنى **كذلك** من وجوب العمل بمفيد العلم مطلقاً، وبمفيد الظن في الفروع **فيحرم خلافه** تفريع على كذلك **لا دليل أو تعليل أو قول أو تأويل** عطف على خلافه وإسناد التحريم إليه مجاز عقلي كما لا يخفى سواء كان ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً؛ إذ لم يزل العلماء يستخرجون الأدلة والعلل والتأويلات ويجدون الأقوال المغايرة لما سبقها بلا تكبير بل يمدحون به ويعدون فضلاً، مثال الأول: أن يستدل على جواز الصلح بقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ﴾ [النساء: ١١٤] الآية ثم يستدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((الصلح جائز بين

(١) المستدرک علی الصحیحین ج ١ ص ٢٠٠.

المسلمين...))^(١) الخبر، ومثال الثاني: أن يعلل تحريم الربا في البر بالاعتقالات ثم يعلله الآخر بالكيل، ومثال الثالث: ما روي أن ابن عباس قال في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين للأُم ثلث جميع المال فيهما، وقال سائر الصحابة: لها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين، وأخذ ابن سيرين بقول ابن عباس في زوجة وأبوين ويقول غيره في زوج وأبوين، ومثال الرابع: أن يقول الشارع: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فيخصه السلف بالنهي عن قتل النساء ثم نفس الخلف الفاني الذي لا رأي له عليهن بجامع الضعف عن القتال وهذا إن **لم يرفعه** وإفراد الضمير مع تعدد ما قبله لوجوب أفراد العائد إلى المتعاطف بأو، وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] فالضمير عائد إلى المشهود له والمشهود عليه غنيين كانا أو فقيرين أو مختلفين، وعن الأخفش أنها بمعنى الواو، وذكر أبو حيان أن الجواب محذوف أي يهد عليه أي لم يرفع مقتضى الإجماع كما مثلنا في رفعه بأن يصبوا إلى عدم جوازه حرم كتعليل بعض تحريم ربا البر بالكيل وآخر بالطعم فعلى من بعدهم بالاعتقالات فلا يجوز لرفعه التعليلين الأولين المتضمنين للإجماع على تحريم بيع الملح بمثله متفاضلاً، وقس سائر الأمثلة.

والأدلة الشرعية القياس: وهو لغة مصدر قاس تقول: قايسته مقايسة وقياساً إذا قدرته وحدوته بشيء آخر، ويتعدى بالباء كالمثال

(١) مسند الإمام زيد بن علي ص ٢٦٣.

والمستعمل في الشرع يتعدى بعلى لتضمنه معنى البناء والحمل، وفي الاصطلاح **ما** أي دليل **به يعلم** أي يحكم الذهن جزماً أو ظناً، فالمراد بالعلم ما يشتمل الظن وفيه إشارة إلى الصحيح من أن القياس كاشف لا مثبت للحكم **مثل حكم** أي كون حكم الشيء مماثلاً لحكم نفياً أو إثباتاً، إيجاباً أو تحريماً أو نحوه لا عنه؛ لأن المعنى الشخصي لا يقوم بمحلين والوصف لا يتصور انتقاله من محل إلى آخر **معلوم** كذلك **بنص أو إجماع** متعلق بمعلوم أي لا بقياس آخر لامتناع القياس على مقيس أما مع التعليل بعلة الأصل؛ فلعدم الفائدة في ذكر الوسط كقياس السفرجل على التفاح المقيس على البر في تحريم التفاضل للطعم، وأما مع التعليل بغيرها فلفساد القياس؛ لأن علة الأصل هي المعتبرة لا غيرها كقياس النورة على البر المقيس على التفاح للطعم فيه والكيل فيها كأي ذلك **المثل في غير محله** أي محل المعلوم بالنص أو الإجماع كما مثلنا وكتحريم بيع الخمر قياساً على شربها لاختلاف المحلين فتأمل **لجامع** بينهما من صفة أو حكم أو شرط مثبت أو منفي احترازاً عن ما علم بمثلها لدلالة نص أو إجماع فليس بقياس **معتبر** وقت العلم لا إن كان غير معتبر لنسخ حكمه مثلاً؛ لأنه إنما يتعدى حكم الأصل إلى الفرع باعتبار الشارع للوصف الجامع، فإذا زال الحكم بالنسخ لم يبق الوصف معتبراً للشارع فلا يتعدى الحكم به

إلى الفرع، وفيه أنه قد تقرر أن القياس كاشف لا مثبت للحكم فكأن الشارع نص على حكم الفرع مع حكم الأصل فإذا رفع حكم الأصل لم يرفع حكم الفرع كما لو نص على حكم أمرين متغايرين ثم نسخ حكم احدهما نفى الآخر - اللهم إلا أن يقال يصير الأصل فرعاً بقياسه عليه في ارتفاع حكمه لارتفاع علته - ولا بد وأن يثبت للقياس اعتبار الشارع له **بنص** من الكتاب أو السنة عليه إما صريح وإما غير صريح كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأعرابي وقد قال له: ((هلكت وأهلكت ماذا صنعت؟ فقال: جمعت أهلي أو وقعت اعتق رقبه))^(١) أخرجه الستة بالمعنى فإنه يستفاد منه كون الوقاع علة للإعتاق؛ لأن إيراد الأمر في معرض الجواب يجعله في معنى وقعت فاعتق وإن كان دونه في الظهور لتقدير الفاء وإلا لزام إخلاء السؤال عن الجواب وتأخير البيان عن وقت العمل، وما مثل به للمنطوق غير الصريح من الفرق بين شيعين بوصفين إما بصيغة الصفة مع ذكرهما أو ذكر احدهما أو بصيغة شرط أو استثناء أو غاية نحو للرجل سهم وللفارس سهمان، ((القائل لا يرث))^(٢)، ((إذا

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ١٣ ص ١٩٦.

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٨٣.

اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد))^(١)، ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فداخل فيه باعتبار إيمائه إلى العلة ودلالته عليها، وداخلاً في المفهوم باعتبار دلالتها على حكم غير المذكور، فدالتها باعتبارين لفظية وذكرها في القياس باعتبار ما شاركها في العلة المومئ إليها فلا يرد أن جعلها من أنواع المنطوق، والمفهوم يستلزم جعل أحد المتقابلين من أقسام الآخر فتأمل **أو إجماع عليه** أي على الجامع المعبر **معيناً** كإجماعهم في حديث مسلم والترمذي والنسائي: ((لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان))^(٢) على أن علته شغل القلب وتشويش الغضب للفكر **أو جملة** من دون تعيين له لم يحصر القاييس أوصاف الأصل الصالحة للعلية في بادئ النظر، ثم يبطل ما يصلح إبطاله ويبقى ما غلب بظنه أنه العلة كأن يقال في قياس الذرة على البر في تحريم التفاضل: بحث عن أوصاف البر فما وجدت، ثم ما يصلح علة في بادئ الرأي إلا الطعم أو القوت أو الكيل لكن الطعم والقوت لا يصلحان لذلك عند التأمل؛ لجريان تحريمه في النورة مثلاً فيعتبر الكيل والإجماع على أنه لا بد للتحريم في

(١) صحيح مسلم ج٣ ص١٢١١.

(٢) سنن ابن ماجه ج٢ ص٧٧٦.

البر من علة كالإجماع على أنها هي الكيل **أو مناسبة** بين الجامع وحكمه **عقلية** منسوبة إلى العقل كالإسكار في تحريم الخمر فإن من نظر في الخمر وحكمه وهو التحريم ووصفه وهو الإسكار يعلم منه كون ذلك الوصف مناسباً لشرع تحريمه حفظاً للعقل فيقاس عليها ما شاركها في ذلك، وإنما تكون المناسبة العقلية دليلاً على الجامع إن **لم تعارضها مفسدة** من إثبات الحكم بذلك الجامع **مساوية** لها والراجحة أولى بالإبطال كمن عُصَّ بلقمة مثلاً وخشي التلف ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر فإن في تحريمه مناسبة لحفظ العقل كما تبين ولكن يلزم من المناسبة حصول مفسدة هلاكه لو لم يشربه وهذه مفسدة أرجح من المصلحة؛ إذ حفظ النفس أولى من حفظ العقل لقضاء العقل بانتفاء المصلحة حينئذ ولذا لا يعد العقلاء تحصيل درهم واحد على وجه يستلزم تفويت مثله أو أكثر مناسباً بل يعدون التصرف لذلك خارجاً عن تصرف العقلاء كمن قال لغير: بع هذا بربح مثل ما تخسر أو أقل، وما ذكرناه مغن عن بيان أركان القياس وشروطها وطرق الجامع لمن أنصف **وقد يتعدد** أي الحكم دون الجامع كعدم جواز دخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن لنحو الجنابة، أو الجامع دون الحكم كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في دُرّة - بضم الفاء - بنت أم سلمة وقد بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها: ((إنها لو لم تكن

ربيتي في حجري لما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعة)) (١)
متفق عليه، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم رتب عدم حلها على تقدير
عدم كونها ربيته على كونها ابنة أخيه من الرضاع والمعنى أنها لا تحل لي
أصلاً؛ لأن بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له.

تنبيه: لا حاجة إلى ذكر الاعتراضات المطول بها في المطولات
المختلف في مبلغها فجعلها بعضهم خمس وعشرين، وآخر ثلاثة وعشرين،
وآخر أحد عشر فإن من حقق ما ذكرناه عرف اشتماله عليها وأمكنه
الجواب عنها عند ورودها لرجوها عند التحقيق إلى منع وجود المدعي علّة
في الأصل أو في الفرع أو كون العلة ما ذكر أو كون الحكم ما ذكر فتأمل.
ولما فرغ من الدليل وأنواعه أخذ تبيين ما يتعلق به من ذاتي أو

عرضي وإنما قدم منه النسخ لما سبق فقال: المنطوق حقيقته هو الحكم
جنس الحدّ **المثبت** إيجاباً أو نفيّاً **لمذكور** خرج المفهوم كتحریم التأفیف
وبما ذكرنا تندفع الإشكالات التي ذكرتها على عبارة (الكافل) (٢)

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٤٤ ص ٢٤٥.

(٢) (الكافي بنيل السؤل في علم الأصول) للفقیه العلامة محمد بن یحیی بهران المتوفی سنة

٩٥٧هـ، مطبوع.

و(المنتهى)^(١) و(الجمع)^(٢) من لزوم إيجاد الدال والمدلول والطرف والمطروف أو إقامة الظاهر مقام المضمرة وتأويل النطق بالمنطوق المستلزم لذكر المحدود في الحدّ فتأمل **فإن لم يحتمل** ذلك المذكور **غيره** أي غير ذلك الحكم المنطوق **فنص** أي فهو يسمى في الاصطلاح نصاً جلياً فهو مقابل الظاهر وقد يطلق في مقابله الإجماع والقياس فهو الدليل من الكتاب والسنة سواء كان ظاهراً أو نصاً بالمعنى الأول، وفي اللغة الرفع ومنه نص الحديث إذا رفعه إلى قائله **ومع احتمال المساوي** أي وإذا كان يحتمل غيره مساوياً له في الاحتمال واستفادته من اللفظ فهو **مجمل** سواء كان الإعلال كمختار المتردد بين الفاعل والمفعول لسبب قلب الباء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولولا هو لم يحصل إجمال لكسر الباقي الفاعل وفتحها في المفعول وإضمار تقدمه أمران يصلح لكل منهما كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه الشيخان وغيرهما: ((لا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبة في جداره))^(٣) لتردد ضمير جداره بين عوده إلى الجار أو

(١) مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل للعلامة عثمان بن عمر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ، مطبوع.

(٢) (جمع الجوامع في أصول الفقه) للعلامة عبدالوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، مطبوع.

(٣) مسند البزار ج ٥ ص ٣١٤.

إلى الأحد، أو وصف كذلك نحو: زيد طيب ماهر لتردد ماهر بين عوده إلى طيب فيلزم المهارة في الطب وإلى زيد فيكون المعنى أنه طيب وأنه ماهر، أو تخصيص لمجهول نحو: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] وحكمه أنه **لا يستدل به إلا أن يبين بدليل** من الأدلة السابقة قطعياً كان أو ظنياً أو بالعقل فلذا قلنا دليل لا بالدليل **لا يتأخر** أي ولا يجوز أن يتأخر **عن مضيق العمل** فلا يجوز أن يخاطبنا الله بالصلاة مثلاً وقد علمنا أنه لم يرد المعنى اللغوي من غير أن يبين ما أرد بها مع تضيق وقتها للزوم تكليف ما لا يعلم وهو تكليف ما لا يطاق وهو قبيح لا يجوز من الشارع إلا عند من يجوزه **ومع احتمال المرجوح** أي وإذا كان يحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً فلا يخلو إما أن يحتمل عليه أو لا **إن لم يحمل عليه** أي المرجوح **لمرجح** عقلي أو نقلي يصيره راجحاً **فظاهر** والظاهر في الاصطلاح: اللفظ السابق إلى الفهم منه معنى راجح مع احتمال له معنى مرجوح لم يحمل عليه. وهو في اللغة بمعنى: الواضح. يقال ظهر الشيء ظهوراً إذا وضح بعد خفائه **وإلا** يكن كذلك بأن حمل على المرجوح بما يصيره راجحاً بما ذكر **فمؤول** أي يسمى مأولاً فهو: ما يراد به خلاف ظاهره لدليل يصيره راجحاً قطعياً كان أو ظنياً عقلياً كان أو شرعياً، فيخرج المحمل؛ إذ لا يفهم المراد به والإجمال فرع الفهم والظاهر

لأن المراد ظاهره والمهملة؛ إذ لا يراد به شيء، وأقسامه ثلاثة لأنه إما **قريب** تأويله كما في تأويل اليد بالنعمة فإنها مجاز فيها بقوة العلاقة، وتأويل سائر الآيات والأخبار التي يخالف ظاهرها التنزيه فإن الدليل العقلي والشرعي قائم على عدم إرادة ظاهرها، وهو في أدلة الأحكام الشرعية كثير كتأويل: ((لولا أن اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك))^(١) بأمر الإيجاب لأن مطلق الأمر قد ورود في قوله: ((استاكوا))^(٢) عند من يقول أن الأمر حقيقته في الندب أو للقدر المشترك بينهما وأما عند من يقول أنه للوجوب فالتأويل في قوله: ((استاكوا)) حيث حمل على أمر الندب وهو خلاف الظاهر بدليل: ((لأمرتهم بالسواك)) حينئذ **يكفيه** لقربه **أدناه** أي أدنى مرجح **وأما بعيد** لخفاء علاقته كتأويل أصحابنا والحنفية حديث أن غيلان أسلم وتحتته عشر نسوة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم: ((أمسك أربعاً وفارق سائرهن))^(٣) رواه النسائي عن الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وابن حبان والترمذي وابن ماجه كلهم من طريق معمر بأن المراد بالأربع الأوائل إن تزوجهن مرتباً أو بأن المراد بالإمساك ابتداء النكاح

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٠٤.

(٢) المعجم الأوسط ج ٧ ص ٢٥٩.

(٣) صحيح ابن حبان ج ٩ ص ٤٦٦.

إن جمعهن عقد، وإنما كان بعيداً لأنه متجدد الإسلام لا يعرف شيئاً من أحكامه فخطاب مثله بغير ظاهر مثل هذا بعيد مع أنه لم ينقل تجديده منه ولا من غير مع كثرة إسلام الكفار المتزوجين وحينئذ **يحتاج** لبعده المرجح **الأقوى** كالدلالة على بطلان تلك العقود الواقعة في حال الكفر مخالفة لما عليه الإسلام ولا يكفيه الأدنى **وأما متعسف** لا يحتمله اللفظ كتأويل الباطنية قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠] بأبي بكر وعمر وعثمان، وثعبان موسى عليه السلام بحجته، ونبع الماء بين أصابع نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بكثرة [العلم]، وامهاتكم في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] بالعلماء وتحريمهم بتحريمهم مخالفتهم وانتهاك حرمتهم، وتأولوا جميع القرآن بهذا الأسلوب وزعموا أنه المراد، وعطلوا الشرائع والأحكام وحينئذ **يرد** ويحكم ببطلانه.

واعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه قصد منه يسمى المعنى، وباعتبار أنه دال عليه يسمى المدلول، وباعتبار أنه وضع له اسم المسمى، وباعتبار أنه فهم منه هو **المفهوم** وحقيقته بخلاف المنطوق فإنه: **هو الحكم** جنس الحدّ **المثبت لغير مذكور** خرج المنطوق كتحریم الضرب وهو نوعان لأن ذلك الحكم إما **موافق** لحكم المذكور نفيّاً أو إثباتاً أو لا

الأول أيضاً نوعان لأنه إما أن يكون الحكم في غير المذكور أولى منه في المذكور أو لا **كفحوى الخطاب وهو ما كان به** أي بالحكم **أولى** من المنطوق كالضرب فإنه بالتحريم أشد مناسبة من التأفيف به في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ [لَهُمَا] أَفٌ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فما دون القنطار أشد مناسبة للتأدية من القنطار وما فوق الدينار أشد مناسبة لعدم التأدية من الدينار في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] **وإلا** يكن المفهوم بالحكم أولى بل كان مساوياً كتحریم الأذى للوالدين بمساوي التأفيف فيه كتقطيب الوجه أو دونه كإيجاب ثبات الواحد لعشرة المفهوم من إيجاب ثبات العشرين لمأتين؛ لأنه في حق العشرين أشد لحصول التظافر مع الاتفاق في الحكم **فلحنه** أي لحن الخطاب وهذا الثاني من النوع الأول والفحوى ممدوداً ومقصوراً واللحن لغة معنى: الخطاب. ذكره الجوهري، والخطاب توجيه الكلام نحو السامع للإفهام.

وأما مخالف لحكم المذكور كذلك **ويسمى دليل الخطاب**؛ لدلالة الخطاب عليه تمييزاً له عن غيره وذلك **كمفهوم الحصر** بالنفي والاستثناء أو بما يفيدهما نحو: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]، أو بالفصل بين المبتدأ والخبر المعرف بنحو **أل**

مثل: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] ونحو: العالم الله والكرم في العرب
 مما عرف فيه المبتدأ والخبر بحيث يكون ظاهراً في العموم، ومنه قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم: ((تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم))^(١)،
 وكتقديم المعمول كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]،
ثم مفهوم **العدد** وهو ما يستفاد من تعليق الحكم بعدد مخصوص كقوله
 تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم: ((في أربعين شاة))^(٢)، **ثم** مفهوم **الغاية** وهو ما يستفاد من
 تقييد الحكم بأداة نهاية كإلى وحتى كقوله تعالى: ﴿اتَّمُوا الصِّيَامَ إِلَى
 اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] **ثم**
 مفهوم **الشرط** والمراد منه هنا اللغوي: وهو ما علق من الحكم [بأداة
 شرط] على نحو []^(٣) أكرم زيداً إن دخل الدار فمفهومه عدم الإكرام إن
 عدم الدخول، **ثم** مفهوم **الصفة** والمراد بها هنا ما أفاد معنى للموصوف
 فيشمل العلة والظرف والحال لا النعت فقط كقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ
 الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] الآية، فإن مفهومه أنهن إن كنَّ

(١) المستدرک علی الصحیحین ج ١ ص ٢٢٣.

(٢) المعجم الأوسط ج ٧ ص ٣٠٤.

(٣) مكتوب نص في غير مكانه وعليه شطب.

مؤمنات اشترط في الشهود الإيمان وإلا فلا، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] يفهم أنهن يرجعن إلى من آمن من أزواجهن، فلذا ردها كلها بعض محققينا إليها ويأتي في المخصصات المتصلة مثله أعني ردها جميعاً إلى الصفة ووجه الرد ظاهر إلا أن ذلك يستلزم القول بعدم بقاؤها في القوة ورجوع مفهوم اللقب إليها ولا قائل بأحدهما يعلم، **ثم** مفهوم **اللقب** وهو نفي الحكم عما لم يتناوله الاسم نحو: في الغنم زكاة، وزيد قائم. فإنه يدل عند مثبتته على نفي الزكاة عن غير الغنم ونفي القيام عن غير زيد، ومنه الاسم المشتق الذي غلبت عليه الاسمية ومثله الغزالي بحديث: ((**لا تبيعوا الطعام بالطعام**))^(١) والذين اثبتته الدقاق وكثير من الشافعية ونقل عن مالك وأحمد وداود ونفاه الجمهور لما سيأتي إن شاء الله، **فيعمل به** أي بمقتضى مفهوم المخالفة بأنواعه **إن ظهر التخصيص** للمذكور بالحكم بأن لا يظهر أن المراد غيره فحسب العمل به كما قال الجمهور في مفهوم اللقب أن ذكره لاستقامة الكلام وهو أعظم فائدة؛ إذ لو طرح لأحتل، وكالذي خرج مخرج العادة الغالبة نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فمفهومه أنه لا يعمل بشهادة النساء إلا مع عدم الرجال، ولا يعمل به لجري العادة بعدم استشهادهن

(١) بلفظ: ((**الطعام بالطعام** مثلاً بمثل)) المعجم الكبير للطبراني ج ٢٠ ص ٤٤٧.

مع إمكان الرجال، أو يكون جواباً لسؤال كأن يقال: في سائمة الغنم زكاة. فلا يؤخذ منه أن المعلوفة لا زكاة فيها؛ لأنه حي بالوصف لمطابقة السؤال، وعلى وقف حادثة كقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فإنه نزل حين تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش الأسدية وهي بنت عمته أميمة بنت عبدالمطلب حين فارقتها زيد بن حارثة وقال المشركون والمنافقون في ذلك فالذين من أصلابكم أخرج المتبنى فقط فيشمل زوجة كل ابن من نسب أو رضاع مدخولة أو غير مدخولة ونحو ذلك مما لا يخفى وقد ذكر في المطولات و(الشفاء).

والأمر حقيقته عند الأصوليين **طلب الفعل استعلاء** فيحترز بالطلب عن الإخبار وبالفعل عن النهي؛ لأنه طلب ترك لا فعل عند الأكثر، وبالاستعلاء عن الالتماس والدعاء فإنهما لا يسميان أمراً، وعن نحو: أنا طالب منك كذا لعدم الاستعلاء فيه، والاستعلاء عدّ الأمر نفسه عالياً، ومنه نحو اكفف عن الظلم واكفف عن الكف فتأمل، وإذا ورد أمر الشارع مقيداً لمقدمة لم تكن تلك المقدمة واجبة كأن تقول: إن ملكت النصاب فزك وإن استطعت فحج لم يكن إيجاباً للمقدمة من النصاب والاستطاعة ولا للمأمور به، أما المقدمة فلأنه لم يؤمر بتحصيلها، وأما

المأمور به فلائنه مقيد بها فمتى لم تحصل فلا وجوب له وهذا ما يقال له في الفروع: تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب، وأما إن ورد مطلقاً غير مقيد بقيد ولا شرط فإنه **يقتضي مطلقه وجوب تحصيل ماهيته** أي ماهية المأمور به لتقرير السلف من استدلال به على الوجوب وإنما كانوا يفرعون فيما خالف ما عندهم إلى التأويل ولأنه مقابل النهي وقسمه وقد ثبت أنه يقتضي الكف عن الفعل واستحقاق الذم عليه، فيجب في الأمر أن يقتضي إيجاب الفعل واستحقاق الذم بتركه ووجوب تحصيل **ما لا يتم إلا به** بالأمر الذي وجب به الواجب؛ لأن الأمر بالشيء أمر بمقدماته سواء كانت سبباً وهو ما يلزم من وجوده الوجود شرعياً كان كالصيغة بالنسبة إلى العتق أو عقلياً كالنظر المحصل للعلم، أو عادياً كحز الرقبة بالنسبة إلى واجب القتل، أو شرطاً وهو ما يلزم من عدمه العدم شرعياً كان أيضاً كالضوء أو عقلياً كترك أضرار المأمور ولذا قبح كل ضد للواجب منع وجوده، وقلنا أنه يستلزم النهي عنه والإلزام التخيير بين فعل المانع وتركه وأنه يرفع تحتم المأمور به أو رجحانه وهو باطل فما أدى إليه باطل، أو عادياً كغسل جزء من الرأس في غسل الوجه إذ لا يمكن تأدية الواجب على وجهه الذي وقع التكليف عليه بدون ما يتوقف حصوله عليه وتحريره: أن إيجاب الشيء يقتضي المنع من تركه وعدم إيجاب مقدمته التي لا يحصل

على الوجه المطلوب منه إلا بها فيقتضي جواز تركها وهو يستلزم عدم المنع من تركه فيجتمع النقيضان وهو محال، وإنما يجب تحصيل ما لا يتم إلا به حال كونه **مقدوراً** للمأمور نفسه كما مثلنا لا أن لم يكن مقدوراً كتحصيل القدم للقيام والقدرة، وكالوقت من الأسباب، والتكليف من الشرط فإنه لا يجب تحصيله وحال كونه **معلوماً** له كونه لا يتم إلا به فهما حال مترادفة من التحصيل، أو يكون مقدوراً حالاً منه ومعلوماً حالاً من ضمير مقدوراً فتكون متداخلة إما في الأمر العقلي والعادي وظاهر لأن معرفتهما لا تتوقف على تعريف الشارع فكان وجوبهما مستفاد من وجوب ما يتوقف عليهما بالتبعية، وأما الشرعي فإنما يعلم كونه شرعياً يتم المأمور به بدليل منفصل والواجب على المأمور تحصيل ماهية المأمور به **ولو** لم يفعله إلا **مرة** واحدة ولم يكرر فعله إذ بها يتحقق تحصيل الماهية المطلوبة وإدخالها في الوجود فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به، فدل عليها الأمر من هذه الحيشية لا أنه يدل عليها أو على التكرار بذاته للجزم بأنها من صفات مدلول المصدر كالقليل والكثير ولا دلالة للموصوف على الصفة المعينة **أو** لم يفعله فوراً عقيب الأمر بل **متراخياً** عنه إذ لا يدل بذاته على الفور أو التراخي؛ لأن المطلوب الماهية وهما خارجان عنها فمع أيهما حصلت أجزت لذلك ثم إن كان مؤقت بوقت معين ولم يفعل فيه فإنه **لا**

يجب تحصيله كذلك **في غير وقته** لا أداء ولا قضاء؛ إذ لا يدل لمطلقه عليه فإن قول القائل: صم يوم الخميس. لا يدل على طلب صوم يوم الجمعة بوجه؛ لأن الوقت المقدر صفة للفعل الموجب، ومن وجب عليه فعل بصفة لا يكون مؤدياً له بدونها **إلا لقربة** تدل على خلاف ذلك من عدم الوجوب كالندب نحو: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] والعلاقة إطلاق اسم المقيد على المطلق كذلك؛ لأن طلب الفعل يتضمن الإذن فيه مع الرجحان فاستعملت الصيغة في مطلق الإذن ونحو ذلك مما يرد الأمر فيه مجازاً وقد استوفيت أمثلته في (الشفاء)، أو عدم كون المطلوب مجرد الماهية بل مع خصوصية أخرى من كونه على الفور أو التراخي أو متحداً أو متكرراً ومن قرائن التكرار التعليق بعلّة نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ﴾ [المائدة: ٦] فإنه يتكرر بتكرارها للإجماع على وجوب اتباع العلة وإثبات الحكم بشبوتها فإذا تكررت تكرر وإنما لم يتكرر في نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق. لقربة إرادة المرة أو عدم سقوط القضاء كقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها)) (١)

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٤٧٧.

متفق عليه عن أنس، **ومنها** أي من القرينة على أن ليس المراد مجرد الماهية فقط **تكراره** أي تكرار الأمر وهو عبارة عن ذكره ثانياً فصاعداً سواء تكرر **بعطف** نحو صم يوماً وصم يوماً، ومثل صم يوماً وصل ركعتين إذ الشيء لا يعطف على نفسه ولأنه لو لم يقتضه التكرار لكان الثاني تأكيداً للسابق والتأكيد مع حرف العطف قليل **أو غيره** كصل ركعتين صل ركعتين فإنه أيضاً قرينة على وجوب تكريره من المأمور؛ لأنه جار مجرى الخبر ولا شك أن تغاير الخبرين يوجب تغاير المخبرين لما نعلمه في الشاهد فإن من قال: علي لفلان درهم ثلاث مرات قضى عليه بثلاثة دراهم، فإذا ثبت ذلك في الخبر ثبت في الأمر، وأيضاً فإن الأمر الثاني لو انفرد لاقتضى مأموراً به غير ما اقتضاه الأمر الأول فإنه لو قال قائل لغيره: صم يوماً ثم قال له بعد مدة: صم يوماً أو قال له: اعط زيدا درهماً ثم قال بعد ذلك: اعط زيدا درهماً فانضمامه إلى الأمر الأول يجري مجرى انفراجه في اقتضائه مأموراً آخر؛ لأن اقتضائه مأموراً على حدة إنما كان بظاهر وضعه وضعته فاقترانه بالأول لا يغيرهما فلا يغير مقتضاه **إلا لقرينة تعريف** بنحو آل نحو: صل ركعتين صل الركعتين فإن اللام ظاهرة في العهد ولا معهود إلا ما تقدم ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: ((والذي نفسي بيده لو كان العسر في

جحر ضب لدخل عليه اليسر))^(١)((إنه لن يغلب عسر يسرين))^(٢)،
وعلى هذا حمل ابن عباس وابن مسعود الآية والإشارة نحو: صم يوماً صم
هذا اليوم. فإعادة المنكر معرفة تقتضي الاتحاد فيكون من وضع الظاهر
موضع المضمّر فكأنه قال صلّهما وضمه **أو غيره** من كونه معطوفاً بغير ما
للجمع من أو وأما وأم ولا وبل مثل: اعطه درهماً أو اعطه ثوباً. ومثل:
اعطه إما درهماً وإما ثوباً ونحو ذلك، أو كونه غير قابل للتكرار بحسب
الذات نحو: اقتل زيداً اقتل زيداً، أو بحسب العادة نحو: اسقني ماء اسقني
ماء. فإن العادة قاضية بأن مرداه أن يسقيه ماء يزيل به عطشه وذلك
يحصل بمرة **فإن تعارضتا** أي القرينتان بأن حصل في الأمرين المماثلين قرينتا
التغاير والاتحاد نحو: صل ركعتين وصل الركعتين وكذا: اسقني ماء لأن آل
والعادة يعارضان العطف **فالترجيح** هو الواجب إن أمكن **أو الوقف** إن
تعذر.

والنهي: لغة: المنع ومنه النهي للعقل، واصطلاحاً: **طلب الترك**
استعلاء وفوائد القيود قد ظهرت من تعريف الأمر، ويخالف الأمر في أنه
يقتضي الدوام أي دوام وجوب الانتهاء عن المنهي عنه واستحباب حكمه

(١) المعجم الكبير للطبراني ج ١٠ ص ٧٠.

(٢) المستدرک علی الصحیحین ج ٢ ص ٥٧٥.

على جميع الأزمنة، وباقتضائه الدوام يتحقق اقتضاؤه الفور أي تعجيل الانتهاء عن المنهي عنه لأنه المتبادر عند تجرده عن القرائن، ولأنه لو لم يكن كذلك لجاز إيقاع الفعل المنهي عنه ولو مرة وهو باطل؛ لأن النهي المطلق يدل على المنع المطلق ووقوعه يرفع مطلق الامتناع ولا استدلال العلماء به على الترك مع اختلاف الأوقات لا يخصصونه بوقت دون وقت ولأنه مقابل الأمر والأمر يقتضي تحصيل ماهية المأمور به في الوجود كما سبق، فيجب عكسه في النهي عن المنع من حصول ماهية المنهي عنه في الوجود وذلك لا يتم إلا بتكرار الانتهاء سواء كان مطلقاً أو مقيداً بشرط أو نحوه نحو: العالم لا تهنه. ونحو: إن كان فاسقاً فلا تكرمه. ولا يدخل الحمام إلا مستتر؛ لأن التقييد لا يخرج عن وضعه بل التكرار مع التقييد أظهر ويقتضي أيضاً **قبح المنهي عنه** سواء اقتران بوعيد أو لا لاستدلال السلف بصيغته المجردة عن القرائن على التحريم وشيوعه من غير انكار ويقتضي أيضاً **فساده** أي فساد المنهي عنه لاستدلالهم به عليه لا بخصوص القرائن في المعاملات كحكمهم بفساد بيع درهم بدرهمين، وبيع الغرر، وما دخلته جهالة في مبيع أو خيار أو أجل، ومثل: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠] و﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وفي الأنكحة: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [البقرة: ٢٢١] وغيرها مما نهي عنه

إلا لقريظة تدل على عدم الدوام أو عدم القبح أو عدم الفساد فإنه قد يرد غيرها كالكرامة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا تأكلوا البصل النَّيِّءَ))^(١) رواه ابن ماجه عن عقبه بن عامر ونحو ذلك مما ذكرناه في (الشفاء).

والعام: هو اللفظ جنس الحدِّ وإشارة إلى أنه من عوارضه دون المعاني إلا مجازاً كعم المطر والخطب **المستغرق** احترازاً عما لا يستغرق كالنكرة في الإثبات كرجل ورجلين ورجال أما في الخبر فظاهر وأما في الأمر فيعم عموم البدل نحو: اضرب رجلاً. فيصدق على كل رجل بدلاً عن الآخر، وكذا إذا كانت النكرة عدداً كعشرة فإنها لا تستغرق جميع العشرات واللام في **لما يصلح له** زائدة للتقوية كما في قوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، واحترز به عما لا يصلح له، فإن عدم استغراق اللفظ له لا يمنع كونه عاماً كمن فإنها لا تستغرق حقيقة إلا العقلاء وعدم استغراقها لغيرهم لا يمنع من عمومها، وقد علم منه أن نحو الناس ومن وما يشتمل النساء إلا بدليل آخر وأن خطاب الخاص لا يتناول غيره إلا بدليل آخر، والمراد بالصلاحية أعم من أن يكون في أصل وضع اللغة حقيقة أو مجازاً أو عرفها أو عرف الشرع كذلك فلا يرد الترديد

(١) سنن ابن ماجه ج٢ ص١١١٧.

بأنه إن أريد أحدها انتقض بالآخر كالناس والدابة لذات الأربع والبحر للكريم والسيف والعالم والصلاة لذات الأركان فتأمل، وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمة والأمكنة إلا المخصص كقوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فإنه عام لإباحة الزوجان في كل حال حتى حال الحيض وكل زمن حتى شهر رمضان وكل مكان حتى المسجد لولا مخصصها **بلا تعيين** لمدلول وبه يخرج الرجال لمعهودين ونحو عشرة فإنهما وإن استغرقا ما يصلحان له لكن مع تعيين فليسا بعامين **ولو جاء** أي العام **لمدح** نحو ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]، **أو ذم** نحو ﴿وَإِنَّ الْفَجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣] ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية، فإنه لا يقدر في عمومه لما أخرجه ابن حاتم أنه صلى الله عليه وآله وسلم: كان يرفع بصره إلى السماء في صلاته ويلتفت يمنة ويسرة فنزل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢] فضرب الله عليه وآله وسلم ببصره موضع سجوده^(١)، ولأن قصد المبالغة في مقام الحث على الفعل والزجر عنه لا ينافي العموم واللفظ عام بصيغته وضعاً فوجب التعميم عملاً بالمقتضى السالم عن المعارض فإن عارضه عام مسوق لبيان

(١) مكتوب: ابن مسعود.

الحكم رجع كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] مع قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] فإن الأول مسوق للمدح والأخرى لبيان الحكم فهي أمس بالمقصود وبه رد على داود قوله بتحليل الجمع بين الأختين المملوكتين فتكون قرينة إرادة مجرد المدح ومنع الشافعي التمسك به حينئذ **أو سبب خاص** سواء كان كما في خبر بئر بضاعة أو غيره كما في خبر شاة ميمونة لأن السبب لا يغير وضعه فلا تغير فائدته ولا احتجاجه صلى الله عليه وآله وسلم على [أبي سعيد] (١) أو أتى لما دعاه وهو في الصلاة ولم يجبه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤] وسببها (٢)، ولاعتبار السلف للعموم مع اتيانه على أسباب خاصة كآية اللعان والسرقة والظهار **ويشمل المتكلم** بالعموم سواء قامت قرينة على دخوله بأن يقول: إن الله يأمرنا بكذا أو لا لصلاحيته له ولغيره لوجود المقتضى اللغوي وهو التناول اللغوي وحكايته إياه لا يصلح مانعاً سواء كان خبراً نحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، أو إنشاء كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((بَشِّرْ

(١) المستدرک علی الصحیحین ج ٢ ص ٤٢٦.

(٢) عن أبي سعيد بن المعلى قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم أجبه فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلي فقال: ((ألم يقل الله ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤])). صحیح البخاری ج ٦ ص ١٧.

المشائين إلى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة))^(١) فيدخل صلى الله عليه وآله وسلم **إلا لقرينة** تدل على أن المراد مجرد المدح أو الذم أو السبب الخاص من جواب السؤال أو الحادثة كما سبق في المفهوم أو عدم شمول المتكلم نحو: إن الله يأمركم بالصلاة.

وهو أي اللفظ الموضوع للعموم **كل، وجميع** سواء كانا مثبتين أو منفيين ومدخولهما عاقلاً أو غيره إلا أن دخول السلب عليهما يفيد سلب العموم المستفاد منهما **ومنفي النكرة** بما أو لا أو نحوه إذا كانت غير مصدرة بلفظ كل؛ لأن ما يفيد العموم في النفي إنما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الإثبات نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥] ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وأما التي تفيد العموم في الإثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي لا تفيد في الأغلب إلا نفي العموم لا عموم النفي؛ لأن الإيجاب الكلي سلب جزئي وقلنا في الأغلب للاحتراز عن نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]، وأما مثبت النكرة فلا يفيد العموم **والتعريف** سواء كان بالموصول نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

(١) المعجم الكبير للطبراني ج ١٢ ص ٣٥٨.

وَالْأَرْضِ ﴿الرعد: ١٥﴾ وبأل المشار بها إلى الجنس نفسه من حيث الوجود على الإطلاق أو بالإضافة كذلك، وأما الإضافة إلى النكرة فكانت النكرة **الجنسي** احترازاً عن العهدي نحو: أكرم الذي كان عندك بالأمس لمعين وأكرم الرجل أو غلامه مشاراً به إلى معهود لأن الإشارة بها إلى حصة من الجنس، وعن المعرف بأل الحقيقية والطبيعية فإن الإشارة بها إلى الجنس نفسه لا من حيث وجوده في ضمن الأفراد بل من حيث هو كما في التعريفات، وعن المعرف بلام العهد الذهني فإنه فيه مشار به إلى الجنس نفسه من حيث وجوده لا في ضمن أي فرد على الإطلاق بل في ضمن فرد غير معين وذلك الفرد المندرج تحته باعتبار مطابقته للماهية معلوم عند المتكلم ومخاطبه فله عهد به بهذا الاعتبار فسُمي معهوداً ذهنيّاً، **واسم الشرط** نحو: «من» للعماء، و«ما» لغيرهم غالباً، و«أي» لهما، و«أين وأنى» للمكان، لا اسم الاستفهام نحو: من جاء، وأين زيد، ومتى القتال فإن عمومه بدلي لا استغراقي وإن أباه الأصوليون **فيعمل به** أي يجب على المجتهد أن يعمل بما يقتضيه العموم **إن** بحث عن مخصصه في مظانه و**ظن فقد مخصصه** المنفصل ويحرم العمل قبلهما سواء كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو بعده، وسواء ضاق الوقت أو لا لكثرت حتى زعم بعضهم إلا عموم إلا مخصوص، وكذا الحكم في كل دليل مع معارضه

كالتص مع ناسخه، والمطلق مع مقيده، وأمانة ظن الفقدان في زماننا أن
 يكون للباحث ممارسة لكتب الأدلة والشريعة ويكفيه عدة منها **وإلا** بظن
 فقد المخصص بأن بحث فوجده **بالباقى** أى فالواجب أن يعمل بمقتضى
 الباقي من العموم **بعد تخصيصه** وإخراج ما خص منه نحو: ﴿وَالسَّارِقُ
 وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فخص من له شبهة وهذا هو
 المسمى بالعام المخصوص وفصله عن العام المراد به الخصوص بالاتفاق
 على مجازية الثاني وعدم انفكاكه عن القرينة وكونها عقلية فقط، وجواز
 إرادة الواحد دون الأول على خلاف في بعض **ولو لأكثره** فإنه يصح
 تخصيص الأكثر للإجماع على أنه لو قال رجل: عليّ لفلان عشرة دراهم
 إلا تسعة. لم يؤخذ إلا بدرهم، ولقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا
 كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ
 ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فالمستثنى
 أكثر الشحوم، وقد عُلم من العبارة أنه يصح تخصيص الخبر نحو: ﴿فَاعْلَمْ
 أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، والعمل بمقتضى الباقي إن خص **بمبين**
 أي بدليل مبين لا بمحمل فإنه يصير العام مجملاً فلا يعمل إلا أن يبين
 كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى
 عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]، والمخصص شىآن لأنه إما بأمر **متصل** بالعام

المختص لا يستقل بنفسه **غير متراخ** عنه إلا نحو قدر نَفَسٍ أو بلع ريق **ويعود إلى ما سبقه** أي وحكم المخصص المتصل أنه يجب أن يعود على ما سبقه جميعاً **متحداً** كان كل من المخصص **أو** كان **متعددًا** وسواء كان بعدد المتعدد منها **جمعاً** أي على جهة الجمع بين أفراد المتعدد **أو بدلاً** فمثال الشرط: إن دخلت هند أو وزينب الدار أو والمسجد أو أو المسجد فهي طالق أو هما طالقتان، فلذا قال أصحابنا والحنفية إن كان شرط طلاقهما هو دخولهما فدخلت إحدهما لم تطلق واحدة منهما إلا لنية أو جرى عرف بطلاق من دخلت، وقيل أنهما تطلقان بدخول إحدهما وقس أمثلة الاستثناء والصفة والبدل والغاية، أما إذا كان السابق مفردات نحو: تصدق على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل إلا الفسقة فلا خلاف في عوده إلى الجميع لعدم استقلال المفردات، وإن كان جُملاً متعاطفة فهو ظاهر في عوده إلى الجميع على الأصح بل الصحيح ولو اختلفت حكماً فقط إن جمع الحكم المتعدد غرض نحو: سلم على ربيعة وأكرم ربيعة بني زيد أو الطوال أو إن دخلوا الدار أو وإلا الطوال أو إلى أن يدخلوا الدار فإن الحكمين يجمعهما الإعظام أو أضمم الاسم نحو: أكرم ربيعة واستأجرهم بني زيد إلخ أو اختلفت أسماء فقط مع إضمار الحكم نحو: أكرم بني تميم وربيعة بني زيد إلخ فيعود إلى الجميع **إلا لقرينة** تصرفه عن

الظاهر وتقتضي عودته إلى البعض متعيناً كما في العطف بلا وبل ولكن، أو غير متعين كأو وأما وأم؛ لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء مبهماً، وما ترك فيه العطف لكمال الانقطاع كأن تختلف الجملتان بأن تكون أحدهما خيراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاء كذلك نحو: اضرب بني تميم الفقهاء أصحاب الشافعي بنو زيد أو الطوال إلخ. فذلك قرينة عودته إلى الأخيرة وهو أي المخصص المتصل نوعان لأنه إما أن يخرج المذكور به وهو **الاستثناء** مأخوذ من المثني يقال ثني عنان الفرس إذا رده من جريه، وفي الاصطلاح: المخرج من متعدد بإلا أو إحدى أحواتها. نحو: أكرم الناس إلا الجهال **المتصل** لا المنقطع فلا يخص به؛ إذ ليس للإخراج **والغاية** وهي طرف الشيء ومنتهاه وصيغتها إلى وحتى كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإن الليل غير محل للصوم **وأما** أن يخرج غير المذكور وهو **الشرط** وهو لغة: العلامة قال تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، واصطلاحاً: ما استلزم عدمه عدم أمر مغاير **والصفة** والمراد منها ما تقدم في مفهومها نحو: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ٩٥] فالتقييد بها يقتضي تعليق الحكم بما اختص بها دون غيره **ومن** أنواع البدل الأربعة **بدل البعض** نحو: أكرم ربيعة بني زيد على فرض كون بني زيد بعضهم **ولو من متكلم بغير متبوعها** أي ولو تكلم

بكل من أنواع المتصل المذكور غير من تكلم بمتبوعها نحو أن يقول الباري عز وجل: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فيقول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم: إلا أهل الذمة أو إلى أن يدخلوها أو إن لم يدخلوها أو الجزئين أو بني خالد فإن ذلك لا يخرجها عن الاتصال، وذكر الهندي أنه في الاستثناء يخرج عن كونه متصلاً.

أو بأمر منفصل عن مخصوصه مستقل بنفسه لا يحتاج في ثبوته إلى ذكر العام معه **غيرها** أي غير أقسام المتصل فلا يرد دخولها حيث لا يكون إلا من لفظي المنفصل كأين ذلك المنفصل **من الأدلة** المتقدمة من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس ومعنى تخصيص الإجماع تعريفه أن ثم مخصصاً **أو العقل**: وهو قوة للنفس بما تدرك الكليات. فيصح تخصيص كل منها به، وتخصيص الكتاب أو السنة قولاً أو فعلاً أو تركاً أو تقريراً منطوقاً أو مفهوماً، والإجماع بالكتاب أو السنة أو الإجماع كذلك سواء كان لمعلوم بمعلوم أو لظني بمعلوم، ويصح أيضاً **ولو** كان المخصص **ظنياً** متنه أو دلالاته أو متنه ودلالاته معاً **لقطعي** أي للدليل قطعي متنه لا دلالاته فظنية كتخصيص قوله عز قائلًا: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها))^(١)، لا قطعي المتن والدلالة بظني الدلالة؛

(١) مسند الإمام زيد بن علي ص ٢٧٣.

لاستلزامه اطراح القطعي بالظني وقد بينت كثيراً من أمثلتها في (الشفاء) واستقصاؤها يحتاج إلى بسط ولا يعزب عن اللبيب، ولذا جاز تخصيص الأقوى بالأضعف لما سبق في النسخ أو كان المخصص **مجهول التاريخ** فلم يعلم هل هو مقارن للعام أو متقدم عليه أو متأخر عنه لأن في ذلك جمعاً بين الدليلين **لا إن تراخي** عن العام **فناسخ** أي فالخاص حينئذ ناسخ وقد فهم أنه يكون مخصصاً للعام إن تراخي العام عنه لأن تقدمه قرينة أن المراد ما يتناوله الخاص كما أنه لا يخص به مع تراخيه **لا** يخص **بالعادة** وهي ما انتفى خلافه أو ندر لعدم حجيتها إذ لا يصلح دليلاً على نقل اللفظ من العموم إلى الخصوص، وما لا يصلح دليلاً لا يبطل به الدليل غايته أن تتفاوت دلالة العام في المعتاد وغيره نحو: ((لا تبيعوا الطعام إلا مثلاً بمثل، يداً بيد))^(١)، وعادة المخاطبين تناول البر دون غيره فالنهي على عمومه فيه وفي غيره فإن جرت عادتهم بإطلاق لفظ العام عليه دون غيره فلا نزاع أنه يعمل فيه بالعادة لأنه حينئذ من تقديم الحقيقة العرفية على اللغوية **والمذهب** سواء كان صاحبه صحابياً أو لا وسواء روى الخبر أو لا؛ لأنه ليس بحجة والعموم حجة فلا يجوز تخصيص هذا بذاك وإلا كان تركاً للدليل بغير دليل، والمذهب لغة: موضع الذهاب، وفي الاصطلاح: اعتقاد عن دليل أو شبهة أو تقليد، فأما العلم الضروري واعتقاد التبخيت فلا يعد مذهباً **وذكر ما لا يصلح إلا لبعضه**

(١) الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم ج ٢ ص ٧٢.

أي فإذا ذكر قبل العام أو بعده ما لا يصلح إلا لبعضه لم يخص به سواء كان ضمير كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ ثم قال: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فالضمير للرجعيات دون البائن فلا يوجب تخصيص الحكم السابق بالرجعيات بل يعم المطلقات، أو استثناء كقوله تعالى: ﴿إِلَّا﴾ (١) [جَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ... إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فإن لفظ النساء يشمل المجنونة، والعفو يختص المالكين لأمرهن، أو يعطف عام على خاص كقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فإنه عام للمطلقة والمتوفى عنها، وإن عطف على ما يختص المطلقة وهو: ﴿وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، أو عكسه كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، أو في غيره كما لو قيل: في الغنم زكاة، في الغنم السائمة زكاة. عند قيام الدليل على عدم العمل بالمفهوم فلا يقال المراد بالغنم الأولى السائمة؛ لعدم التنافي الموجب للتخصيص.

(١) مكتوب: ليس عليكم.

(٢) مكتوب: قل.

والمطلق ما جنس الحدّ دل احتراز عن المهمل على شائع في

جنسه أي يكون مدلول ذلك اللفظ حصة محتملة لمحصص كثيرة مما يندرج تحت أمر مشترك من غير تعيين فتخرج المعارف كلها لما فيها من التعيين شخصياً كانت نحو: زيد وأنت وهذا، أو حقيقة نحو: الرجل وأسامة، أو حصة نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو استغراقاً نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، وكل عام لمنافاة الشيعو العموم.

والمقيد في الاصطلاح المخرج منه أي من المطلق الشائع بوجه

من الوجوه كـ ﴿رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢] فإنها وإن كانت شائعة بين الرقاب المؤمنات فقد اخرجت من الشيع بوجه ما؛ من حيث كانت شائعة بين المؤمنة وغيرها فأزيل ذلك الشيع وقيد بالمؤمنة فكان مطلقاً باعتبار، مقيداً باعتبار آخر وحكهما أن المطلق يحمل عليه أي على المقيد **إن اتحدا سبباً** أي من جهة السبب الموجب للحكم **وحكماً** نحو أن يقول: إن ظاهرت فاعتق رقبة، وفي موضع آخر ظاهرت فاعتق رقبة مؤمنة فيجب عتق رقبة مؤمنة، لكن إن تراخى المقيد عن المطلق فهو ناسخ له كما ذكرنا في العام والخاص **وإلا** يتحدا كذلك بل اختلفا سبباً **وحكماً** أو سبباً فقط **فبالقياس** يحمل المطلق على المقيد **إن أمكن** بأن وجد بينهما جامع معتبر فيكون تقييداً بالقياس كتخصيص العام به.

وما كان يبحث الأصولي عن الأدلة منطوقاً ومفهوماً حقيقة ومجازاً أمراً ونهياً عاماً وخاصاً مطلقاً ومقيداً مجملاً ومبيناً ظاهراً ومأولاً ناسخاً

ومنسوخاً من حيث أنه يستنبط الأحكام منها وطريق ذلك هو الاجتهاد ختم تلك الأبحاث به وذكر التقليد معه للمناسبة والمناقضة فقال: **الاجتهاد** لغة: تحمل الجهد والمشقة، واصطلاحاً **طلب العلم** بالمعنى الأعم الشامل للظن كقياس الفقيه قطع سارق عشرين درهماً على قطع سارق عشرة، وقياس النبيذ على الخمر في تحريمه، ويشمل الاجتهاد في بعض الأحكام ولم يذكر الفقيه؛ لأنه المجتهد فيلزم الدور بمرتبة **بحكم شرعي** منسوب إلى الشرع لا عقلي **فيلزمه** أي الاجتهاد أو المجتهد **طلب منافي الدليل** الذي استنبط حكم الحادثة منه من ناسخ أو مخصص أو مقيد **لا** أنه يلزمه **إعادته** أي الطلب **لتكرار الحادثة** التي قد اجتهد فيها ووفى الاجتهاد حقه لحصول مطلوبه، والأصل عدم أمر تغييره وللإجماع على أن من تحرى القبلة في موضع فأداه تحريه إلى جهة لم يلزمه الإعادة لكل صلاة يؤديها في ذلك المكان وهو نوع من الاجتهاد **إلا لتجويزه** أي إلا أن يحصل تجويز من المجتهد لمنافي الدليل **أو نسيان** منه لما أداه إليه اجتهاده الأول فإنه يعيد الاجتهاد والنظر حينئذ **وإنما يجوز التقليد في الفروع** لا الأصول سواء كانت من أصول الدين أو الشريعة عند الجمهور وقرره متأخري الفريقين والمالكية والإمام المنصور بالله القاسم بن محمد والد إمامنا المتوكل على الله عليهم السلام؛ لأن المجتهد طالب والطالب لا بد له من مطلوب، ولقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله

جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴿آل عمران: ١٠٣﴾ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ
تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ (١) فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا
شِيْعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴿[الأنعام: ١٥٩] ولم يفصل في تحريم
الاختلاف، وما أخرجه الجماعة إلا الترمذي عن عمرو بن العاص قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إذا اجتهد المجتهد
فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر)) (٢)، وأخرج الجماعة
كلهم عن أبي هريرة نحوه وتخطئة الصحابة بعضهم بعضاً ونحو ذلك مما
يطول وقد ذكرت بعضه في (الشفاء).

ولا تعارض يقع في الأدلة القواطع باعتبار قطعيتها من المتن
والدلالة لا في نظر المجتهد ولا في نفس الأمر كذا قالوا، ويرد على القول
بتواتر القراءات السبع بل بتواتر قراءة نافع فقط تعارض القواطع ألا ترى
إلى إثبات البسمة ونفيها في قراءة نافع مثلاً **ولا** تعارض أيضاً في
الظنيات باعتبار **نفس الأمر** والواقع لامتناع وقوع المسافتين المتناقضتين،
وأما باعتبار نظر المجتهد فيقع بين الظنيات ولما لم يمكن اثبات الأحكام
إلا بالترجيح وذلك إنما يكون بعد معرفة حدّه وجهاته قلنا:

والترجيح لغةً مصدر رجح، واصطلاحاً **تقوية بعض متعارض**
الظنيات أعم من أن يكون أمارتين أو أكثر عقلية أو نقلية أو مختلفة

(١) مكتوب: ولا تكونوا كالذين.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ج ٥ ص ٣٩٦.

فهذا حدّه وجهاته إما **بكثرة** في الدليل نفسه أو في حيّطته كإيجابه دون مقابله، أو أصول علته، أو أطرادها، أو المعلل بها، أو في راويه نفسه، أو في عدالته، أو مزكيه أو ضبطه أو معرفته أو قرب مكانه أو من نسبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو **شهرة** في الدليل أيضاً أو في نسب راويه أو صحبته أو معرفته أو عدالته أو **قوة** في الدليل بكونه خاصاً أو حقيقة أو مثبّتاً أو في مجازيته كإطلاق اسم الكل على الجزء فإنه أقوى من العكس لاستلزام الكل الجزء لا العكس أو في علته بقوة طريق وجودها أو أحوطيتها أو **نحوها** أي المذكورات كالتخصيص على التأويلات وغيره مما ذكر في المطولات **إن أمكن** الترجيح بأي ذلك **وإلا** يمكن الترجيح **رجع** المجتهد **إلى غيرها** أي غير تلك الأمارات المتعارضة إن أمكن ولو إلى حكم العقل **وإلا** يمكن أيضاً **فالوقف** عن العمل حتى يظهر مرجح أو دليل.

اللهم وفقنا على مرادك، واجعلنا من خير عبادك، وارزقنا فيما صدر عنا الإجابة، وصيرنا بفضلك من الذين احسنوا فلهم الحسنی، وزيادة بحق رسولك الأمين وآله الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين، كان تأليفه بعون الله وكرمه ضحوة الثلاثاء خامس وعشرين يوماً من شهر رمضان الكريم أحد شهور سنة إحدى وسبعين وألف.

فرغ من رقمه نهار الاثنين سادس يوم في شهر شوال أحد شهور سنة ثلاثة وسبعين وألف سنة ١٠٧٣، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

الفهرس

١	المقدمة
٣	التعريف بالمؤلف
٨	نص الكتاب
٩	مقدمة
١٠	معرف الشيء
١٢	الإعتقاد
١٣	الوضع
١٣	دلالة الألفاظ
١٤	المستعمل
١٨	المشترك اللفظي
٢٣	الفقه
٢٥	أصول الفقه
٣١	الدليل
٣٢	الكتاب
٣٤	السنة
٤٠	النسخ
٤٣	الخبر

٤٥	العكس المستوي
٤٦	عكس عكس النقيض
٤٧	التناقض
٤٩	الإجماع
٥٢	القياس
٥٧	المنطوق
٦١	المفهوم
٦٥	الأمر
٧٠	النهي
٧٢	العام
٨٣	المطلق
٨٣	المقيد
٨٤	الاجتهاد
٨٥	الترجيح
٨٧	الفهرس